دور العامل الإداري في تغير أحجام ومراتب المراكز الحضرية في محافظة الأنبار خلال المدة ١٩٧٧-١٩٨٧-١٩٩٧-٢٠٠٥ .

أ. د. عبد الناصر صبري شاهر الراوي م. حسن كشاش الجنابي
قسم الجغرافية / كلية التربية / جامعة الأنبار

ملخص البحث :

تناول البحث دور العامل الإداري في تغير أحجام ومراتب المراكز الحضرية في محافظة الأنبار ، من خلال التطرق إلى التطور الإداري للمحافظة الذي أدى إلى أن تتشكل بالصورة التي هي عليه الآن ، ثم الخوض في موضوع النمو السكاني للمراكز الحضرية الممثلة بمراكز الأقضية والنواحي ، فضلاً عن مركز المحافظة ، لتبيان ما أفرزته القرارات الإدارية من تغير في واقع نموها السكاني ، من حيث رفع المستوى الإداري لبعض المستوطنات الريفية لتتأهل كمراكز حضرية ، وما يعنيه ذلك من زيادة في أعدادها السكانية . أو من خلال إلغاء هذا المركز الحضري أو ذاك ليتحول من جديد إلى قرية ، ويلحق بالمراكز الحضرية الأخرى ، مؤدياً بذلك إلى زيادة حجمها السكاني .

ولقد شكل نهر الفرات الذي يجري في أراضي هذه المحافظة ذات الطبيعة الصحراوية الإطار العام لتوزيع سكان المراكز الحضرية وما يتبعها من قرى . ولا يشذ عن هذه القاعدة سوى الرطبة والوليد والنخيب وكبيسة والقرى التابعة إليها .

وفيما يخص أحجام ومراتب المراكز الحضرية ، فإن اختلاف معدلات النمو السكاني لتلك المراكز أدى دوره في أن تتباين أحجامها ومراتبها تبعاً للتطور الإداري الذي يعطي للمستوطنة الصفة الحضرية وما يعنيه ذلك من إعطائها الفرصة لأن تنمو اقتصادياً وحضرياً .

وبطبيعة الحال فإن الواقع الاقتصادي الذي تميز بالتطور والنماء في المدة ١٩٧٧–١٩٨٧ أدى إلى أن تتضاعف أحجام بعض المراكز الحضرية كالعبيدي وكبيسة وحديثة و القائم . لكن تعرض العراق والمحافظة جزء منه إلى الحروب و الحصار ابتداء من عام ١٩٨٠ وحتى الوقت الحاضر ، أثر في أن يشهد النمو السكاني تراجعاً أنسحب بالتالي على أحجام ومراتب المراكز الحضرية على العموم .

وعند تطبيق قاعدة المرتبة – الحجم على المراكز الحضرية ، تبين أن المركز الحضري الرئيسي المتمثل بالرمادي ، أحتل على الدوام المرتبة الأولى ، ثم يتبعه الفلوجة ، مع وجود انحدار شديد بين الفلوجة والمراكز الحضرية التي بعدها ، التي تتميز بوجود نوع من التماثل في أحجامها السكانية لا سيما المراكز الحضرية المتمثلة بالقائم وحديثه وهيت ثم تأتي بعدها المراكز الأقل حجماً كالحبانية والرطبة والعبيدي إلى أخره .

المقدمة :

تعتبر الوظيفة الإدارية واحدة من أبرز الوظائف التي تقدمها المدينة إلى سكانها وسكان إقليمها التابع ، باعتبارها مركزاً حضرياً يمتد نفوذه الوظيفي إلى حيث الحدود الإدارية التي يقف عندها . ويأتي هنا دور القرار الإداري أو الحكومي في تحديد المستوى الإداري للمركز الحضري ، الذي على أساسه يؤدي خدمته الإدارية ، من خلال المؤسسات الإدارية التي تتسم بوجود نوع من النظام الترابتي Hierarchy الذي يبدأ من المؤسسات الإدارية المركزية في مراكز المحافظات ، كما هو الحال في قطرنا العراقي ، ثم بالمؤسسات الأدنى في مراكز الأقضية، وصولاً إلى المؤسسات الأصغر في مركز النواحي . الأمر الذي ينعكس على نوعية الخدمات

وسعة الإقليم الإداري الذي يمتد إليه نفوذ خدمة المركز الحضري .

ومما لاشك فيه فإن اختيار قرية كبيرة ، أو بلدة صغيرة ، أو قصبة لتكون قاعدة أدارية لمركز حضري يقدم خدماته لإقليمه المحدد وفق قانون أو قرار حكومي يرسم حدود الرقعة الجغرافية للإقليم الذي يجب أن يخدمه هذا المركز الحضري . يحتم قيام مجموعة من المؤسسات الإدارية والخدمية والوظيفية التي تفسح المجال لتوفير فرص عمل تدفع الناس بالتحرك إليها . مما يساهم في زيادة سكانها وأتساع الرقعة المسكونة .

ولقد شهدت محافظة الأنبار تغيرات أدارية مهمة ساهمت في نشأة وتطور غالبية المراكز الحضرية الموجودة فيها ، إذ لم يكن في المحافظة في بداية القرن الماضي مراكز حضرية بالعدد الذي عليه الآن سوى الرمادي والفلوجة وهيت وعنه وحديثة وكبيسة وراوة . لكن الحاجة إلى أيجاد مراكز حضرية تخدم سكان مناطق المحافظة أدارياً وخدمياً ، جعل الدولة تتدخل في هذا الموضوع ، من خلال إصدار القرارات والمراسيم التي رفعت من مستوى بعض المستوطنات لتكون مراكز حضرية تخدم سكان المنطقة المحدودة جغرافياً وفق القرار .

يحاول البحث من خلال مباحثه الأربع المعتمدة، التعرض إلى دور العامل الإداري في رسم الخارطة الإدارية للمحافظة، حيث تتبع التطورات الإدارية المتمثلة بالقرارات والمراسيم التي أعطت الصفة الحضرية للمستوطنات بعد تحويلها إلى مراكز أقضية أو نواحي. ثم البحث في النمو السكاني للمراكز الحضرية وما اعتراه من تغيرات كان للقرار الإداري الدور البارز في إحداثها.

وبطبيعة الحال فإن مراكز المحافظة الحضرية اتخذت مواقعها الجغرافية على امتداد نهر الفرات متأثرة بعوامل طبيعية وبشرية تم تناولها في المبحث الثالث . أما المبحث الرابع فقد تناول الترتيب الحجمي للمراكز الحضرية من خلال تقسيمها إلى فئات حجمية من أجل ملاحظة ما يحدث لها من تغيرات عبر التعدادات الأربع، من ناحية الترتيب الحجمي والمرتبي ، بهدف تشخيص مواطن التحلل والموازنة التي قد يستفيد منها المخططون وأصحاب القرار لدفع عجلة النمو الحضري والإقليمي إلى الأمام بعد تجاوز مواطن الخلل وتطوير عوامل الموازنة ..... وهذا ما يأمله الباحثان ويسعان إليه .

والله الموفق إلى الصواب .

مشكلة البحث :-

تحددت مشكلة البحث من خلال طرح مجموعة من الأسئلة التي نعتقد أنها أدت دورها في أن يتغير واقع النمو السكاني في المراكز الحضرية وما يتبعه من تغير أحجام ومراتب هذه المراكز وهذه الأسئلة هي :-

كيفَ أثر العامل الإداري في تشكيل الخارطة الإدارية للمحافظة ومتى بدأ .

هَلْ إن رفع المستوى الإداري لبعض القرى لتتحول إلى مراكز حضرية أو إلغاء بعض المراكز الحضرية لتتحول من جديد إلى قرى ، أثر في واقع نمو سكان المراكز الحضرية ، وبالتالي حدوث تغير في أحجام ومراتب هذه المراكز .

هَلْ أن العامل الإداري لعب دوره لوحده في إحداث تغيرات في أحجام ومراتب المراكز الحضرية . أم أن هناك عوامل أخرى تظافرت معه ؛ لتؤدي إلى حدوث هذا التغير .

فرضية البحث :-

تمت صياغة فرضية البحث من خلال المقولة التالية :

((لقد كان للعامل الإداري دوره في رسم خارطة التشكيلات الإدارية للمحافظة الممثلة بمراكز الأقضية والنواحي . وقد حفز هذا العامل لأن تنشأ وتنمو وتتطور نشاطات اقتصادية في بعض المراكز الحضرية أدت بالنتيجة إلى حدوث تباين في مراتب وأحجام هذه المراكز)) .

حدود البحث :-

تواكبت حدود البحث المكانية بالحدود الإدارية للمحافظة وأقسامها الإدارية المتمثلة بمراكز الأقضية والنواحي . وزمانيا بالإحصاءات السكانية للأعوام ١٩٧٧ – ١٩٨٧ – ١٩٩٧ ، فضلا عن بيانات البطاقة التموينية لشهر آذار عام ٢٠٠٥ التي تم الحصول عليها من الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية في مركز محافظة الأنبار .

أهمية البحث :-

يعتقد الباحثان أن أهمية هذا البحث تأتي من خلال كونه غير مطروق سابقا ، ويستحق الخوض فيه ، نظرا لكثرة التغييرات الإدارية المرتبطة بالقرارات الحكومية ، وما أدت إليه من تغيرات عديدة ومعقدة ، أعطت هذه القرية صفة المركز الحضري ، أو ألغت هذا المركز الحضري ليتحول إلى قرية . مما انعكس بالنتيجة على حدوث تغير في أحجام ومراتب المراكز الحضرية في المحافظة .

المبحث الأول : التطور الإداري لمحافظة الأنبار

تعتبر الوظيفة التي يمارسها المركز الحضري وظيفة إقليمية قبل أن تكون وظيفة محلية ، فالمركز الحضري صغيرا كان أم كبيرا في مساحته وحجمه السكاني يمثل قاعدة لوحدة إدارية واضحة المعالم ، باعتبار أن حدوده الإدارية ترسم وفقا لأسس تنظيمية ، يتم اعتمادها من خلال قرارات ومراسيم حكومية ، وهنا لابد من التمييز بين نوعين من الحدود فهناك الحدود البلدية التي تغطي مساحة التصميم الأساسي الخاص بالمدينة . وهي مساحة اصغر من مساحة الوحدة الإدارية المتمثلة بالمراكز الحضرية . ولما كان المركز الحضري يمثل بموجب المعيار الإداري رأس الهرم في إقليمه الإداري ، فأنه يقوم بدور الوسيط بينه وبين المراكز الحضرية الأخرى ، وخاصة المركزية منها المتمثلة بمركز المحافظة أو الولاية (١) . لكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو كيفَ ترسم الحدود الإدارية للمركز الحضري وعلى أَي أساس ؟ والجواب يكون هو على إنه درجت العادة على أن ترسم الحدود الإدارية لهذا المركز الحضري أو ذاك استنادا إلى قرار اجتهادي تمثله السلطة المركزية ويجسد بشكل خطوط تتصف في كثير من الأحيان بعدم أو لنقل التطابق والانسجام مع النسيج الاجتماعي والهيكل الاقتصادي للمستوطنة وإهمالها لواقع طبوغرافية الأرض وما جرت عليه من أحداث تاريخية وتفاعلات مكانية . مما يجعلها من أكثر الحدود عرضة للتغيير والتبديل ، لانها تحتاج دوما الى المتابعة والتقويم حتى تصبح أكثر انسجاما مع نسيج الحياة الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية لسكان المركز الحضري . ورغم ذلك فهناك الكثير من الدول التي تعتمد على الأساس الإداري في تحديدها للمركز الحضري ، مثل بريطانيا ومصر وتونس وتركيا والبرازيل وبولندة ورومانيا . والعراق أحد هذه الدول التي تعتمد على القرار الإداري في إعطاء الصفة الحضرية للمستوطنة البشرية (٢) . وبقدر مَا يتعلق الأمر بالمنطقة المدروسة المتمثلة بمحافظة الأنبار ضمن حدودها الإدارية الحالية وتشكيلاتها الداخلية المتمثلة بالأقضية والنواحي ، سنتعرض إلى دور القرار الإداري في تغير الواقع السكاني لهذه الوحدات الإدارية وترتيبها الحجمي بشيء من التحليل والتعليل . محاولين جهد إمكاننا رسم صورة واضحة لهذه التغيرات من خلال ربطها بالمستوطنات الريفية المتمثلة بالقرى التابعة لمراكز المحافظة الحضرية .

يظهر من خارطة رقم (١) إن محافظة الأنبار تقع في القسم الغربي الأوسط من العراق (٣) محتلة مساحة تقدر ب ١٣٧٨٠٨ كم٢ أَي بنسبة ٣١,٧ ٪ من مجموع مساحة العراق (٤) . تحيط بها محافظات نينوى وصلاح الدين وبغداد وبابل وكربلاء من الشمال والشرق والجنوب الشرقي ، وكلا من الأردن وسوريا

والسعودية من الغرب والشمال الغربي والجنوب الغربي .

ولقد جاءت تسمية المحافظة بهذا الاسم إحياء لذكرى مدينة الأنبار الواقعة على مسافة ٥ كم شمال غرب مدينة الفلوجة، التي اتخذها الخليفة العباسي أبو العباس السفاح عام (١٣٤ هـ) كأول عاصمة لدولة بني العباس .

ويذكر المؤرخون بأن مدينة الأنبار هذه كانت في القرنين الثالث والرابع الهجريين (التاسع والعاشر الميلاديين) ضمن طسوج (نواحي) كورة الاستان العالي ، وهي إحدى الكور التي تسقى من نهر الفرات وجدول الدجيل غرب نهر دجلة (٥) . كما وردت في تقسيمات المقدسي الإدارية.

كمدينة تابعة إلى كورة سامراء (٦) . وفي أواخر القرن السادس الهجري (الثاني عشر والثالث عشر الميلادي) ، كانت ضمن تقسيمات ولاية بغداد الإدارية (٧) . ولعل التطور الإداري المهم في تاريخ المحافظة يتمثل في تقسيم أجزاء مهمة من المحافظة إلى قضاءين كما يظهر في جدول رقم (١) هما قضائي الرمادي وعنه، في فترة ولاية الوالي العثماني مدحت باشا (١٨٦٩ – ١٨٧٢ م) . عندما اختار مدينة الرمادي لتكون مركزا إداريا لقضاء يحمل نفس الاسم ، كان الهدف منه توفير الأمن والاستقرار على طريق القوافل التجاري بين العراق والشام الموازي لنهر الفرات ، وإخضاع وتوطين العشائر الرحالة التي كانت تغير باستمرار على هذا الطريق (٨) . وقد استدعى ذلك إنشاء مركز للشرطة لإشاعة الأمن والاستقرار كما مد خطا للتلغراف من بغداد إلى الرمادي لترغيب القوافل بالسير على هذا الطريق الذي كان محفوفا بأخطار الفيضانات وهجمات البدو . ونتيجة لذلك فقد أخذت قوافل المسافرين تغدوا عليه لكونه أقصر مسافة من طريق الموصل – ديار بكر – حلب (٩) . ثم في عام ١٨٧٣ بني الجامع الكبير ، وامتد السوق قربه وتجمع الناس حول الجامع والسوق بشكل محلتين صغيرتين هما القطانة والعزيزية (١٠)،كما اختار مدحت باشا مدينة عنه كمركز لقضاء يحمل اسم المدينة بهدف إدارة شؤون منطقة أعالي الفرات من عنه إلى الرقة ، وبنى فيه مسجدا ومركزا للشرطة والحراسة ودائرة للكمرك ، كما بنى قلعة في راوة بهدف ضبط الامن على ضفة نهر الفرات اليسرى ، متوخياً ضبط الأمن في هذه المنطقة التي تقع على طريق القوافل المار الذكر .

ومعلوم أن مدينة عنه من المدن القديمة التي تعود إلى العهود الأكدية التي كانت عندهم ضمن المنطقة المسماة (جنة عدن الساميين) الممتدة بين عنه وهيت (١١) .

ولقد تحولت تسمية قضاء الرمادي خلال المدة ١٨٧٥–١٩٠٩ م الى قضاء الدليم نسبة الى عشائر الدليم التي تسكنه . ويتبع هذا القضاء اربع نواحي هي (المركز ، هيت ،كبيسة ، الرحالية) (١٢) . أما قضاء عنه فكانت تتبعه أربع نواحي هي (المركز ، القائم، حديثة ، جبة والوس) (١٣) وكان القضاءان يتبعان الى التشكيل الاداري لسنجق (لواء) المركز وهو احد السناجق الثلاث التابعة لولاية بغداد (١٤) وهذا يعني ان التشكيل الاداري في العهد العثماني كان يعتمد على القرار الاداري الذي يتم باصدار مرسوم سلطاني (سالنامة) يتم على اساسها تقسيم الولايات التابعة الى السلطة العثمانية في ذلك الوقت الى تشكيلات ادرية تبدأ من الناحية فالقضاء ثم السنجق (اللواء) ثم الولاية (١٥). وعلية فان فترة الحكم العثماني لم تنته الا والمحافظة مقسمة الى قضائين يتكونان من ستة نواحي ، فضلا عن مركزي القضائين .

وقد دأب العثمانيون على اقامة مناطق للحراسة مجهزة بالمسلحين ابتداء من الفلوجة وصولا الى القائم ، فقاموا في عام ١٩٠٨ بتاسيس خان البغدادي ليكون بمثابتة نقطة حراسة لطريق القوافل والادارة شؤون العشائر بين هيت وحديثة (١٦). ومما لاشك فيه ان نقاط الحراسة هذه هيات السبيل لأن يتجمع الناس حولها لتقديم الخدمات او رغبة بالاستقرار بعيدا عن حياة التنقل والترحال ، خاصة وان السلطات العثمانية انذاك وفرت لبعض من

هذه المراكز الخدمات الصحية. ويتمثل ذلك ببنايتي (المارستان) او المستنفيين في مدينتي الرمادي وعنه. لكن الذي يلاحظ على التشكيل الاداري العثماني للمحافظة ، هو ان القضائين لم يكونا يتبعان الى المراكز الرئيسي في المحافظة وهو الرمادي ، بل كانا يتبعان الى ولاية بغداد لان مدينة الرمادي انذاك لم تكن قد تكاملت بعد كمركز حضري متميز بل كانت في بداية نشاتها (١٧) . ولذا فان مدينة الرمادي وغيرها من المستوطنات التي لم يتجاوز عدد سكانها جميعا في عام ١٩١٠ سوى ٧٠٠٠٠ نسمة (١٨) ما لبثت فيما بعد ان تحولت الى مدن مهمة . لاسيما وان الاساس الاداري استمر كعامل اساس في ادارة شؤون العراق بعد زوال الحكم العثماني ، ومجيء الحكم الملكي في العراق عام ١٩٢١ ، حيث تم تقسيم العراق الى عشرة الوية، اصبحت في عام ١٩٢٤ اربعة عشر لواء . وكان لواء الدليم احد هذه الالوية ، ويبدو من الجدول اعلاه ان التشكيل الاداري للواء كان يتكون من ثلاثة اقضية هي قضاء الرمادي الذي يشمل مركز القضاء المتمثل بالرمادي وناحية هيت ، ثم قضاء الفلوجة الذي استحدث عام ١٩٢٥ ويتكون من مركز القضاء وناحية الكرمة . اما قضاء عنه فيتكون من مركز القضاء وناحيتي حديثة والقائم . وفي عام ١٩٢٦ استحدثت ناحية الرطبة مرتبطة بوزارة الداخلية مباشرة بهدف ادارة شؤون الحدود وتنظيم شؤون البدو الرحل في البادية الشمالية (الهضبة الغربية) (١٩) . وبذلك فان فترة الحكم الملكي لم تنته الا واللواء يتكون من تسعة مراكز حضرية .

ويبدو من خلال متابعة سلسلة الاجراءات الادارية والقانونية والتخطيطية في فترة الحكم الملكي ، ظهور نوع من الاهتمام بالمراكز الحضرية باعتبارها مدنا يجب الاهتمام بها ومعالجة ما بدأ يعتريها من مشاكل نتيجة لعدم تنظيم استعمالات الارض فيها ، حيث اخذت تتوسع عشوائيا على حساب الاراضي الزراعية المحيطة بها ، لاسيما مدينة بغداد التي وصل عدد سكانها عام ١٩٢٤ الى ٢٠٠٠٠٠ نسمة انتشروا على مساحة تقدر ب ٦.٤ كم٢ بحيث وصلت الى الاراضي الزراعية في مناطق العلوية والكرادة والهنيدي (٢٠) . ولذلك فقد اخذت السلطات الحكومية في ذلك الوقت تبدي الاهتمام بمراكز الالوية والاقضية والنواحي ، فنجدها على اساس ذلك قد اتخذت بعض القرارات القانونية والتخطيطية منها :-

أنشاء مديرية البلديات العامة في عام ١٩٢٩ التي ينصب اهتمامها على ادارة شؤون المراكز الحضرية في النواحي والاقضية باستثناء مركز اللواء.

اصدار قانون ادارة البلديات رقم ٨٤ لسنة ١٩٣١ الذي اعطى لمركز اللواء صفة المدينة ، التي يديرها مدير بلدية تناط به مهمة تنظيم وادارة شؤون المدينة التي هو مسؤول عنها .

اصدار قانون الطرق والابنية رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٥ الذي على اساسه تتحدد سعة ووظيفة الطريق الموجود. او الذي يفتح حديثا في المدينة (٢٠) .

الاستعانة بالخبرة الاجنبية لاعداد المشاريع اللازمة لتخطيط المدن ، من حيث تثبيت او توسيع حدودها البلدية ، وتحديث الشوارع والطرق لتتواكب مع استخدام السيارة كوسيلة نقل عامة وخاصة وتنظيم حركة المرور داخل المدن وتصريف مجاري المياة (٢١) . الا ان هذه الاجراءات والقرارات لم تدخل باجمعها حيز التنفيذ باستثناء مدينة بغداد ، لان الوضع السياسي في العراق لم يكن مستقرا خلال المدة ١٩٣٣- ١٩٥٠ ، اذ تشكلت في العراق ٣٢ وزارة (٢٢) أي بمعدل وزارتين لكل سنة واحدة تقريبا ، وهذه المدة ولا شك لا تعطي الفرصة للحكومة لتعمل بشكل علمي وممنهج يأخذ بالحسبان افاق المستقبل .

تغير اسم اللواء بعد زوال العهد الملكي ومجيء العهد الجمهوري في عام ١٩٥٨ من لواء الدليم الى لواء الرمادي نسبة الى مدينة الرمادي مركز اللواء، ويبدو ان هذا التغيير جاء رغبة في انهاء الحالة القبلية التي

كانت سائدة في العراق واللواء بشكل خاص ، مع محاولة نقل المجتمع الى حالة من التحضر . لاسيما وان التقسيم الاداري يعطي صفة المركز الحضري للمنطقة التي يجب ان تتوفر فيه المؤسسات الخدمية والوظيفية التي تعطي للمستوطنة طابعها الحضري . ولقد ارتبط بتغيير اسم اللواء صدور مجموعة من المراسيم الجمهورية التي غيرت من واقع الخارطة الادارية للواء هي كما يلي :-

استحداث قضاء الرطبة عام ١٩٥٩ يكون مركزه بلدة الرطبة (٢٣) . وكانت الرطبة قد نشأت كما اسلفنا كمركز حدودي واداري على الطريق الدولي بين العراق والاردن ، استقطب عددا من السكان لتقديم الخدمات للقادمين الى العراق والمغادرين منه .

استحداث ناحية راوة عام ١٩٦٠ يكون مركزها بلدة راوة وترتبط اداريا بقضاء عنه (٢٤).

استحداث ناحية الحبانية يكون مركزها الحي المدني في قاعدة الحبانية الجوية (لكن هذا المركز تحول عام ١٩٧٣ الى الخالدية) وترتبط اداريا بقضاء الرمادي . وكذلك استحداث ناحية العامرية يكون مركزها قرية العامرية وترتبط اداريا بقضاء الفلوجة (٢٥).

استحداث ناحية النخيب يكون مركزها النخيب وترتبط بقضاء الرطبة (٢٦). لكن هذه الناحية مالبثت ان فصلت عن قضاء الرطبة لتلحق بقضاء عين التمر التابع لمحافظة كربلاء ، ثم انفصلت عن محافظة كربلاء لتعود عام ١٩٧٩ كناحية تابعة لقضاء الرطبة من جديد (٢٧).

وبذلك وصلت التشكيلة الادارية الى اربعة اقضية تتكون من احد عشر مركزا حضريا ، حيث لم يكن لناحية العامرية مركز حضري بل كان بشكل قرية ثم تطورت فيما بعد الى مستوطنة حضرية بقرار اداري . ولقد صادف في خلال هذه المدة ان انجزت بعض مشاريع الاعمار التي تبنتها وزارة الاعمار المنبثقة عن مجلس الاعمار (٢٨) التي باشرت ببناء بعض المشاريع الخدمية والادارية كبناء دوائر متصرفية اللواء والقائمقاميات ومديريات الشرطة والمحاكم والمصارف والمستشفيات والمدارس بمختلف مراحلها ، ودوائر الماء والكهرباء في مركز اللواء ومراكز الاقضية . اما النواحي فقد شيدت فيها مؤسسات لمديريات النواحي ومديريات البلديات التي تتجمع فيها الدوائر الخدمية، فضلا عن المراكز الصحية ومخافر الشرطة والمدارس الابتدائية والمتوسطة التي تخدم سكان مركز الناحية والقرى القريبة منهم (٢٩).

وفي عام ١٩٦٤ صدر قانون ادارة البلديات رقم ١٦٥ المعدل الذي على اساسه ثم اعتبار كل مستوطنة مدينة اذا امتلكت مجلسا اداريا وقضائيا ، وكان لها حدود بلدية ، ابتداء من مركز ناحية ، مركز قضاء، مركز لواء . وكل المناطق التي تقع خارج حدود هذه المراكز تعتبر مناطق ريفية . وبناء على ذلك فأن المسؤلية الاساسية تقع على عاتق الاجهزة البلدية في توفير الخدمات العامة والمجتمعية والبنى الارتكازية التي يحتاجها سكان هذه المراكز داخل نطاق حدودها البلدية المثبتة حسب القانون (٣٠) .

وقد مثل هذا القانون فيما بعد الأداة الفاعلة لتحديد معالم المراكز الحضرية في العراق ، من خلال رسم الحدود الجغرافية لها ، وإعداد الخطط والتصاميم الاساسية ، لتقود عملية النمو الحضري فيها في الحاضر والمستقبل ، باعتبارها مدنا قائمة بذاتها . وكانت وزارة البلديات هي الجهة المعنية باعداد التصاميم الاساسية للمدن والقصبات العراقية في حينها (٣١) . وعلى اساس ذلك فقد ظهرت تصاميم او مخططات توجه عملية النمو الحضري في المراكز الحضرية ، من خلال فرز قطع الاراضي السكنية في المناطق الملائمة مع تنظيم استعمالات الارض ، ادت بدورها الى ان تزداد الرقعة المسكونة فيها بزيادة اعداد السكان الذين تزايدوا بالهجرة الى هذه المراكز او بالزيادة الطبيعية . والشاهد على ذلك التصميم الاساسي الذي وضع لمدينة الرمادي عام ١٩٦٥

(٣٢) ، الذي كان بداية لان تظهر تصاميم اساسية للمراكز الحضرية الاخرى ادت دورها في ان يمتد الزحف الحضري ليتواكب مع ما تستقطبه هذه المراكز من سكان ، مع ملاحظة ان هذه التصاميم وضعت لمناطق التجمع الحضري في المراكز الحضرية المتمثلة بالمدن الحالية .

وفي عام ١٩٦٥ تم فصل ناحية حديثة عن قضاء عنه لتتحول الى قضاء يحمل نفس التسمية ، ويتكون من ناحيتي برونة والحقلانية (٣٣) . وبذلك اصبح عدد اقضية اللواء خمسة تتكون من ١٣ مركز حضري تتمثل بمراكز الاقضية والنواحي (انظر الجدول السابق) .

ولقد تغيرت الخارطة الادارية للواء شكلا ومضمونا خلال المدة ١٩٦٧– ١٩٧٦ ، عندما تم في عام ١٩٦٨ فصل ناحية هيت عن قضاء الرمادي بعد استحداث قضاء هيت (٣٤) ، وكذلك فصل ناحية القائم عن قضاء عنه متحولة الى قضاء باسم قضاء القائم (٣٥). واستحداث ناحيتين ترتبطان به هما ناحيتي الرمانة والكرابلة (٣٦). كما تم استحداث ناحية الصقلاوية يكون مركزها قصبة الصقلاوية وترتبط اداريا بقضاء الفلوجة (٣٧) .

وفي عام ١٩٦٩ صدر قانون المحافظات رقم ١٥٩ الذي تم بموجبه تقسيم العراق اداريا الى "١٨" محافظة (٣٨) وتغيير اسماء المحافظات بمسميات تاريخية . وعلية فقد تغير اسم لواء الرمادي الى محافظة الرمادي ثم الى محافظة الانبار في عام ١٩٧٠ (٣٩) تخليدا لذكرى مدينة الانبار في التاريخ الاسلامي . تبع ذلك استحداث النواحي التالية :-

استحداث ناحيتي كبيسة والبغدادي عام ١٩٧٤ ويكون مركز ناحية كبيسة قصبة كبيسة ، بينما يكون خان البغدادي مركز ناحية البغدادي والناحيتان تتبعان اداريا لقضاء هيت (٤٠) .

استحداث ناحية الوليد عام ١٩٧٦ في المركز الحدودي الغربي المسمى (التنف) ويكون مركزه الوليد ويتبع اداريا لقضاء الرطبة (٤١) .

استقر عدد الاقضية في عام ١٩٧٧ على سبعة مع استحداث ناحية الفرات لتلحق بقضاء هيت ويكون مركزها قرية زوية البو نمر الغريبة (٤٢) . وبذلك فان هذه الاقضية السبعة احتوت على ٢٣ مركز قضاء وناحية . الاان المراكز الحضرية فيها كان بواقع ١٩ مركزا حضريا . باعتبار ان نواحي الرمانة والفرات والنخيب والعامرية لم تمتلك مراكز حضرية ، بل كانت تدار من خلال قرى يمارس فيها مدراء النواحي مسؤوليتهم الادارية كما سنرى في المبحث الثاني .

ولقد تميزت اعداد النواحي بالتغير الواضح خلال المدة ١٩٧٧–١٩٩٧ سيتم الحديث عنه في حينه ، نظرا لماله من علاقة بالتغير السكاني على مستوى كل قضاء وما فيه من مراكز حضرية . لكن التغير الابرز الذي حدث في عام ٢٠٠١ هو في انفصال ناحية راوة عن قضاء عنه لتتحول الى قضاء يحمل تسمية قضاء راوة يكون مركزه مدينة راوة (٤٣) . ولذلك فسيتم التعامل معه ابتداء من العام ١٩٧٧ على انه قضاء، خاصة وان هذا التعامل سوف لن يغير من واقع الحال شيء غير التسمية ، باعتبار اننا سنتعامل مع المراكز الحضرية في اصغريتها الممثلة بمراكز الاقضية والنواحي . وبذلك فان التقسيم الاداري الحالي يتكون كما يلاحظ من جدول رقم (١) وخارطة رقم(١) السابقين من ثمانية اقضية هي :-

قضاء الرمادي : الذي يضم ناحية الحبانية ومركز قضاء الرمادي .

قضاء هيت : ويضم ناحية كبيسة ومركز قضاء هيت .

قضاء الفلوجة : يضم نواحي الكرمة والعامرية والصقلاوية ومركز قضاء الفلوجة.

قضاء حديثة : يضم ناحية برونة ومركز قضاء حديثة .

قضاء عنه : يضم مركز قضاء عنه .

قضاء راوة : يضم مركز قضاء راوة .

قضاء القئم : يضم ناحية العبيدي ومركز قضاء القائم .

قضاء الرطبة : يضم ناحيتي الوليد والنخيب ، فضلا عن مركز قضاء الرطبة وكل وحدة ادارية منها سيتم التعامل معها على انها مركز حضري استنادا الى المعيار الاداري المعتمد في العراق ، اذا كانت تدار من مستوطن حضري .

المبحث الثاني : -

النمو السكاني لمراكز المحافظة الحضرية :

يتبين من خلال تحليل الجدول رقم (٢) الذي يوضح نتائج التعدادات الرسمية للاعوام ١٩٧٧-١٩٨٧-١٩٩٧ ، فضلا عن بيانات اعداد السكان المثبتة حسب البطاقه التموينية لدى الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية – فرع الانبار لعام ٢٠٠٥ حصول زيادة واضحة في اعداد سكان المحافظة على امتداد سنوات التعداد الاربع . الان معدل النمو السنوي للسكان يتباين بين تعداد لاخر . فاعلى معدل للنمو السنوي سجل في المدة ١٩٧٧– ١٩٨٧ وهو ٤.٤٪ بما ادى الى زيادة عدد سكان المحافظة من ٤٦٧٧٨٠ نسمة عام ١٩٧٧ الى ٧١٠٧٠٨ نسمة عام ١٩٨٧ ، ثم تجاوز عدد السكان المليون نسمة عام ١٩٩٧ ليصل الى ١٠٢٠٦٩٥ نسمة وبمعدل نمو سنوي بلغ ٣.٧٪ وفي عام ٢٠٠٥ وصل عدد السكان الى ١٢٤٩٠٤٢ نسمة وبمعدل نمو سنوي بلغ ٢.٦٪ .

ومن اجل رسم صورة واضحة لواقع النمو السكاني للمراكز الحضرية سنحاول تحليل نتائج التعدادات كلا على حدة وكما يلي :-

المدة ١٩٧٧-١٩٨٧ :-

شهدت بعض مراكز المحافظة الحضرية معدلات نمو مرتفعة جدا ، بسبب تنفيذ بعض المشاريع التنموية التي جاءت متزامنة مع التطور الاداري الذي شهدته المحافظة ، كتطوير معمل الزجاج في الرمادي وتشغيل مجمع صناعة الفوسفات في القائم ومشروع سد حديثة ، وغيرها من المشاريع التي ادت الى توفير فرص عمل اجتذبت العديد من سكان المحافظات الاخرى ، لتتحول مراكز محافظة الانبار الحضرية من مناطق طاردة للسكان الى مناطق جاذبة. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال تسجيل سكان حضر قضاء القائم اعلى معدل نمو سنوي على صعيد الاقضية الثمانية وهو ٧.٤٪ ، حيث ارتفع عدد السكان الحضر في القضاء من ١٥١٧٩ نسمة عام ١٩٧٧ الى ٣٠٩١٦ عام ١٩٨٧ . ويعود سبب ذلك الى وجود مجمع صناعة الفوسفات في القائم الذي بوشر ببنائه عام ١٩٧٦ وبدأ بالانتاج عام ١٩٨٣ (٤٦). وكان عدد العاملين فيه ٢٤٥٥ عاملا انشيء لهم مجمعا سكنيا في العبيدي يتكون من ٢٥٠٠ وحدة سكنية . كما تم انشاء معمل سمنت القائم عام ١٩٨٥ ليبدأ بالانتاج عام ١٩٨٨ ويعمل فيه ٤٥٠ عاملا انشيء لهم مجمعا سكنيا لايوائهم مع عوائلهم (٤٧) ، فساهم هذا المجمع السكني مع المجمع السكني السابق في زيادة اعداد السكان ، لكي تظهر بشكل قفزات نوعية في وتأثر النمو السكاني للمراكز الحضرية في القضاء المتمثلة بالقائم والعبيدي والكرابلة . والذي يلاحظ على معدل النمو السكاني لمركز العبيدي الحضري انه سجل اعلى المعدلات على صعيد مراكز المحافظة الحضرية بأجمعها وهو ٢٠,٦٪ ، بحيث ارتفع عدد السكان من ٤١٥ نسمة عام ١٩٧٧ الى ٢٧٠١ نسمة عام ١٩٨٧ ، أي انهم تضاعفوا بمقدار ٦.٥ مرة .

بينما زاد عدد سكان مركز القائم والكرابلة الى الضعف . الامر الذي يدلل على دور الهجرة في زيادة اعداد سكان المراكز الحضرية باعتبارها اقطاب نمو .

والذي يمكن ملاحظته من خلال الجدول ايضا هو تضاعف عدد سكان مركز بروانة من ٢٤٥٠ نسمة عام ١٩٧٧ الى

٦٤٢١ نسمة عام ١٩٨٧ بسبب هجرة سكان قرى حديثة التي اغرقها سد حديثة ، فضلا عن الزيادة الطبيعية . ومعلوم ان سد حديثة الذي تم تشغيله عام ١٩٨٦ اوجد فرص عمل لاكثر من ١٠٠٠٠ عامل وفني (٤٨) تم اسكانهم في مجمع سكني قرب السد ، وهذا ما جعل معدل النمو السكاني في مركز حديثة الحضري يصل الى ٦.٥٪ ليرتفع عدد سكانه من ١٢٢١٧ نسمة الى ٢٢٩٤٦ نسمة خلال المدة ١٩٧٧ – ١٩٨٧. وفي عام ١٩٨٣ تم انجاز سكة حديد بغداد – عكاشات وشيدت له محطات للتوقف والصيانة بلغ عددها ٢٥ محطة امتدت بموازاة نهر الفرات وأنشئت مع كل محطة من هذه المحطات مجمعات سكنية لايواء العاملين ساهمت من جانبها في رفع اعداد سكان المراكز الحضرية (٤٩) . ولابد من الاشارة هنا الى الحرب العراقية الإيرانية التي بدأت في عام ١٩٨٠ وانتهت في عام ١٩٨٨ وما ادت اليه من دمار في خطوط المواجهة اجبرت مجاميع من سكان المحافظات الجنوبية وخاصة محافظة البصرة الى الهجرة باتجاهات مختلفة ومنها محافظة الانبار التي كانت في مأمن من العمليات العسكرية . وهذا ما ادى ايضا الى زيادة معدلات النمو السكاني في المحافظة ككل .

وفي عام ١٩٨٥ تم تحديث مكائن وافران معمل الزجاج في الرمادي لزيادة طاقته الانتاجية ، ثم اسكان العاملين فيه البالغ عددهم ٢٦٠٠ عاملا في مجمعين سكنيين بضمان ٥٦٠ وحدة سكنيه (٥٠) . ولذلك فقد بلغ معدل النمو السكاني في الرمادي ٣.١ ٪ ليرتفع عدد السكان فيها من ٩١٩٠٩ نسمة عام ١٩٧٧ الى ١٢٤٣٣١ عام ١٩٨٧ . الا ان معدل نمو سكان مركز الرمادي الحضري يعتبر منخفضا اذا ما قورن بالمراكز الحضرية الاخرى وخاصة مركز الفلوجة الحضري الذي بلغ معدل النمو السكاني فيها ٥.٩ ٪ ، ويرجع ذلك الى عدة اسباب منها تفوق الفلوجة على الرمادي فيما تحتويه من مؤسسات صناعية ، فضلا عن قربها من بغداد ، حيث لا تبعد عنها سوى لمسافة ٥٠ كم ، مما هيأ السبيل لآن تنمو بدافع هجرة السكان الريف لترفد الزيادة الطبيعية .

ولقد كان لانشاء معمل سمنت كبيسة في عام ١٩٧٩ ليبدأ بالانتاج عام ١٩٨٣ ويعمل فيه ٧٠٥ عاملا (٥١) تم اسكانهم وعوائلهم في مجمع سكني قرب المعمل الدور البارز في تحول كبيسة من منطقة طاردة للسكان الى منطقة جاذبة ، بدليل تفوق معدل النمو السكاني فيها على مدينتي الرمادي والفلوجة ، اذ بلغ معدل النمو السكاني فيها ٧.٦ ٪ ليرتفع عدد سكانها من ٤٢٨١ نسمة الى ٨٩٠٢ نسمة لنفس المدة اعلاه.

اما بالنسبة للمركز الحضري في البغدادي التابع لقضاء هيت فقد سجل معدل نمو سكاني يتفوق على مركز القضاء وهو ٧.١٪ مقابل ٥.٩ ٪ لمركز القضاء . فقد ارتفع عدد سكان البغدادي من ١٣٧٣ نسمة عام ١٩٧٧ الى ٢٧١٦ نسمة عام ١٩٨٧ ويعود ذلك الى وجود القاعدة الجوية التي يوجد فيها مجمعا سكنيا ضخما استقطب مجاميع من العاملين في خدمة هذه القاعدة من العسكريين .

اما بالنسبة للسكان الريف المتواجدين في القرى التابعة للمراكز الحضرية فيلاحظ تفوق معدل نمو ريف سكان قضاء الرمادي على سائر الارياف ، الذي بلغ ٨.٦ ٪ . مما رفع سكان ريف القضاء من ٦٨٤٦٧ نسمة الى ١٠٦٠٢٣ نسمة لنفس المدة المذكورة . الا انه على مستوى ارياف المراكز الحضرية الاخرى، نلاحظ ان ريف قضاء عنه سجل معدل نمو ٧.٧ ٪ يليه ريف ناحيتي الكرمة وبروانة بمعدل نمو بلغ ٦.٧ ٪ و ٦.٤ ٪ على التوالي . مع ملاحظة وجود تراجع في معدلات النمو السكاني لارياف المراكز الحضرية الاخرى بسبب هجرة سكانها الى مناطق اخرى بحثا عن وضع افضل ، مثال ذلك ريف ناحية الرحالية الذي سجل معدل نمو متراجع وهو – ٦٦.٥ ٪ ، مما يعني انخفاض عدد السكان من ١٩٧٨ نسمة الى ٦٦٢ نسمة لنفس المدة ، ونفس الشيء حدث لريف قضاء راوة التي بلغ معدل النمو السكاني فيها – ٨.٩ ٪ لينخفض عدد سكان الريف فيه من ٤٠٣٨ نسمة الى ١٥٨٨ نسمة لنفس المدة . بسبب هجرة سكان القرى التي اغرقها سد حديثة المشار اليه انفا والذي

سنتوسع في تفاصيله في المبحث القادم بقدر تعلق العلاقة .

المدة ١٩٨٧-١٩٩٧ : -

لما كان معدل النمو السكاني قد انخفض الى ٣.٦ ٪ مقارنة بالمدة ١٩٧٧–١٩٨٧ . الذي يمكن ارجاعه الى جملة اسباب منها التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تركتها الحرب العراقية الايرانية ، ثم تعرض العراق عام ١٩٩٠ الى حصار اقتصادي شامل وحرب مدمرة كان الغرض المعلن منها اخراج القوات العراقية من الكويت الذي احتلته في ٢ آب عام ١٩٩٠ . وقد كان من نتيجة هذه الحرب ان نال الدمار جميع المنشأت الاقتصادية والتنموية، فعلى الرغم من محاولة اعادة تشغيلها . الا انها كانت تعمل بنصف طاقتها او اقل ، كما هو الحال بالنسبة لمصنع الفوسفات في القائم الذي تقلصت خطوط انتاجه . مما اثر في القدرة الاستيعابية له ولغيرة فغادر قسم من العاملين في هذه المنشات مع عوائلهم الى المناطق التي قدموا منها . ولذلك نلاحظ من خلال الجدول اعلاه انخفاض معدل نمو سكان حضر قضاء القائم الذي بلغ ٦.٥ ٪ ، أي انه انخفض بمقدار ٠.٩ ٪ مقارنة بالمدة السابقة ، رغم ان هذا المعدل يعتبر من اعلى المعدلات المسجلة للحضر في هذه المدة .

اما بالنسبة للمراكز الحضرية والارياف التابعة لها ، فقد سجل اعلى معدل لنمو السكان الريف في قضاء راوة ، الذي بلغ ٨.٨ ٪ بسبب عودة سكان القرى التي اغرقها سد حديثة .

وقد سجل المركز الحضري في العامرية اعلى معدل نمو سنوي على صعيد المراكز الحضرية في المحافظة ، عندما سجل ١٧.٩ ٪ متزامنا مع القرار الاداري الذي حولها من قرية الى مركز حضري ادى دوره في ان يتجمع الناس حوله ليتزايد عدد السكان فيه من ٧٥٨ نسمة في عام ١٩٨٧ الى ٣٩٣١ نسمة عام ١٩٩٧ ، تلاها المركز الحضري في العبيدي بمعدل نمو بلغ ١٤.٨ ٪ متراجعا عن معدل نمو المدة السابقة بمقدار ٥.٨ ٪ بسبب تراجع الوضع الاقتصادي والانتاجي لمصنع الفوسفات الذي تم التطرق اليه.

ولقد بقي معدل نمو سكان الفلوجة كمركز حضري البالغ ٣.٤ ٪ متفوقا على معدل نمو سكان الرمادي البالغ ٢.٧ ٪ . لكن هذا لايعني تفوق مركز الفلوجة الحضري في حجمه السكاني على الرمادي بدليل ان عدد سكان الرمادي بقي متفوقا على سائر مراكز المحافظة الحضرية كما سنلاحظ لاحقا .

اما بالنسبة لارياف المراكز الحضرية فاعلى معدل للنمو سجل في ريف مركز قضاء هيت ، حيث ارتفع عدد السكان الريف من ٤٥٥٥ نسمة الى ٤١٥٣٣ نسمة لنفس المدة ويرجع ذلك الى الغاء ناحيتي البغدادي والفرات ليتحولا بقرار اداري الى قرى بموجب ما سمي في وقتها بالترشيق الاداري الذي تم بموجبه الغاء ١٠٧ ناحية في عموم القطر منها هاتين الناحيتين بالاضافة الى ناحيتي الرمانة والكرابلة التابعتين لقضاء القائم ، وكذلك ناحية الرحالية التابعة لقضاء الرمادي (٥٢) لتتحول هذه النواحي الخمس الى ارياف الحقت بمراكز الاقضية . مما ادى الى ارتفاع معدل نمو السكان الريف فيها ، فقد ارتفع معدل نمو السكان الريف في مركزي قضاء ي الرمادي والقائم الى ٦.٤ ٪ و١٠.٦ ٪ ليرتفع عدد السكان الريف في هذين المركزين من ٦٨٢٢٥ نسمة و ١٠٠٩٤ نسمة الى ١٢٦٣٣٦ نسمة و ٢٧٥٩٠ نسمة لنفس المدة على التوالي . لكن ريف ناحية الصقلاوية سجل معدل نمو مرتفع بلغ ١٢.٥ ٪ ليرتفع عدد السكان من ١٥٧٠٤ نسمة الى ٥١٤٣٠ نسمة لنفس المدة . ويرجع ذلك الى اعادة ترسيم الحدود الادارية لهذه الناحية مع قضاء الثرثار الذي استحدث عام ١٩٩٠ (٥٣) ثم الغي بعد ذلك بدليل انه لم يظهر في تعداد عام ١٩٩٧ كأحد اقضية المحافظة . لكن الحدود الادارية لناحية الصقلاوية التي اتسعت بسبب ذلك بقيت كما هي دون تغيير .

المدة ١٩٩٧ -٢٠٠٥:-

ان اهم ما يمكن تسجيله في هذه المدة هو ان الحصار الاقتصادي الشامل المفروض على العراق قد استمر ليساهم من جانبه في ايقاف عجلة التنمية وتدني المستوى المعاشي والصحي للسكان ، فانتشرت ظاهرة العزوبية بسبب تفاقم ازمة السكن وغلاء المعيشة ، والادهى من ذلك تدهور الوضع الصحي للمجتمع ككل فارتفعت نسبة الوفيات ، لاسيما عند الاطفال ، وتشير الاحصائيات الدولية الى وفاة اكثر من مليون طفل في سنوات الحصار التي استمرت الى ان تعرض العراق الى حرب اخرى عام ٢٠٠٣ تم فيها احتلال البلاد من قبل امريكا وحلفاءها . وقد ادت هذه الحرب وما تبعها من دمار الى ايقاف مجمل مفاصل النشاط الاقتصادي في العراق والمحافظة جزء من هذا البلد .

وهذا ما ادى بالنتيجة الى ان يتراجع معدل النمو السكاني للمحافظة في هذه المدة الى ٢.٦ ٪ مؤثرا بذلك على معدلات النمو السكاني في كل ارجاء المحافظة، مقارنة بالمدة ١٩٧٧– ١٩٨٧ . وعلى العموم فان اعلى معدل لنمو السكان الحضر والريف على صعيد اقضية المحافظة سجله قضاء الرطبة، حيث بلغ ٧.٢٪ و٨.٦٪ على الترتيب. وسبب ذلك يعود الى ارتفاع معدل نمو السكان الحضر في ناحية الوليد ، التي سجلت اعلى معدل لنمو السكان الحضر في المحافظة في هذه المدة البالغ ٢٦.٩ ٪ ، ليرتفع عدد السكان من ١٨٧ نسمة الى ٢٠٣٠ نسمة ، نظرا لوجود قاعدة الوليد الجوية التي تحتوي على مجمع سكني يأوي العاملين فيها ، فضلا عن زيادة سكان ناحية النخيب ، الذي بلغ معدل نمو السكان الحضر والريف فيها ١٥.٤ ٪ و ١٥.١ ٪ ، رافعا عدد السكان الحضر من ٣٣٩ نسمة الى ٩٩٨ نسمة . وفي الريف من ٦٢٢ نسمة الى ٢٥٣٦ نسمة لنفس المدة . وتجدر الاشارة هنا الى ان معدل نمو السكان لمركز الرمادي الحضري قد تقدم في هذه المدة البالغ ١.٥ ٪ على معدل نمو مركز الفلوجة البالغ ١.٢ ٪ .الاانه مع ذلك يعتبر من ادنى معدلات النمو المسجلة في مراكز المحافظة الحضرية .

المبحث الثالث :

التوزيع الجغرافي للمراكز الحضرية في المحافظة :

اهتم الجغرافيون بدراسة اختلاف توزيع المستوطنات البشرية داخل الاقليم او الدولة ، او على مستوى المحافظة ووحداتها الادارية . ومن الطبيعي ان تكون درجة تركز السكان في هذه المستوطنة او تلك بشكل اكبر كلما تجمعوا في منطقة صغيرة المساحة ، واقل عندما يتوزعون على مساحة اكبر . وقد بينت الدراسات الى ان وجود اية ظاهرة على سطح الارض ترجع الى تاثير عوامل مترابطة منها ما هو طبيعي ومنها ما هو بشري ، لان من الصعب تفسير طبيعة التواجد السكاني في هذه المنطقة او تلك ، من غير تناول علاقتها بالظواهر الطبيعية والاقتصادية (٥٤) . وقد اكد جون كلارك **john Clarke** على ان توزيع السكان لاتفسره العوامل الطبيعية ، فحسب وانما تفسره مجموعة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتاريخية التي تتفاعل بينها لترسم الصورة النهائية لواقع توزيع السكان في اية منطقة (٥٥) .

وقد لعبت العوامل الطبيعية والبشرية دورها في تباين التوزيع الجغرافي للسكان في محافظة الانبار سنتناولها بشيء من الايجاز وكما يلي : –

اولا : العوامل الطبيعية :-

١- مظاهر السطح :

لاشك ان مظاهر السطح لها تأثيرها المباشر في توزيع المستوطنات البشرية التي اختارت مواقعها في المناطق السهلية للسكنى وممارسة النشاطات الاقتصادية المتنوعة ، بينما ابتعدت عن المناطق الصحراوية القاحلة والمرتفعة الوعرة . يتميز سطح المحافظة بأنه عبارة عن هضبة مستوية تتدرج في ارتفاعها بين ٨٠٠ م فوق مستوى سطح البحر في جنوب غرب قضاء الرطبة، ضمن المنطقة الهضبية غربا وبين ٦٢.٥ م فوق مستوى

سطح البحر في ناحيتي الكرمة والصقلاوية التابعتين لقضاء الفلوجة ، الواقع ضمن منطقة السهل الرسوبي شرقا . ويعد نهر الفرات ابرز ظاهرة طبيعية في سطح المحافظة ، حيث يخترقه من الشمال الغربي عند الحدود العراقية السورية في قضاء القائم وصولا الى جنوبه الشرقي عند الحدود الادارية الشرقية للمحافظة في قضاء الفلوجة . وقد ادى وجود نهر الفرات في هذه الجهة من المحافظة الى تركز اغلبية سكان المحافظة على جانبيه في مستقرات شرطية تمتد مع امتداد مجرى النهر . اما الجهات البعيدة عن النهر فتكاد تخلو من السكان . وعليه يمكن تقسيم سطح المحافظة كما يتوضح من خارطة رقم (٢) الى الاقسام التالية : -

منطقة سهول نهر الفرات :-

تقع هذه المنطقة في الجزء الذي يحف بوادي نهر الفرات ، بدء من دخوله الاراضي العراقية غربا وانتهاء بالحدود الجنوبية الشرقية للمحافظة . ونظرا لما تمتاز به المناطق القريبة من ضفاف النهر من خصوبة وجودة في التصريف، فقد تأهلت منذ القدم لتقوم عليها المستوطنات الريفية والحضرية . ويعتبر هذا الجزء الاهم من اجزاء المحافظة ، من حيث تركز الاستيطان على طول مجرى النهر . وعلى الرغم من صغر المساحة التي تشغلها هذه السهول التي لا تتجاوز ٧٧١٧.٢ كم٢ أي بنسبة ٥.٦ ٪ من مجموع مساحة المحافظة (٥٦) فانه يمكن تمييز قسمين رئيسين هما :

القسم الاول : الذي يشمل السهل الفيضي الموازي لنهر الفرات ابتداء من القائم وحتى قرية العكبة جنوب مدينة هيت بمسافة ١٢ كم ويختلف اتساع هذا السهل من منطقة الى اخرى ، فبينما يتراوح اتساعه بين ١-٣ كم في قضاء القائم نجده يضيق في قضاء عنه ، بحيث لا يزيد اتساعه بين ١ — ٢٥٠ م بسبب الاشراف المباشر لحافة الهضبة الغربية على وادي النهر .

القسم الثاني ويشمل ألسهل الرسوبي إبتداء مَنْ قرية العكبة التي عندها يبدأ بالاتساع كلما تقدمنا نحو الجنوب الشرقي مَنْ المحافظة ، الى أن يصل الى أقصى اتساع له وهو ١ — ٨ كم في قضاء الفلوجة . مما انعكس في زيادة الرقعة المزروعة واشتداد التركز السكاني مقارنة بالسهل الفيضي (٥٩) .

ب — منطقة الجزيرة :-

وتقع في الجزء الشمالي والشمالي الشرقي من المحافظة وتشكل مَا نسبته ١٠٪ من مجموع مساحة المحافظة ، وهي امتداد لبادية الجزيرة المحصورة بين نهري دجلة والفرات . وتتصف بأنبساط أراضيها التي تتخللها الهضاب والروابي المقفرة (٦٠) . وقد أسهمت قلة الامطار الساقطة والبعد عن نهر الفرات في أن تخلو هذه المنطقة من النشاط الزراعي ، وبالتالي إفتقارها الى وجود المستوطنات البشرية الريفية والحضرية .

ج – الهضبة الغربية :-

تشغل الهضبة الغربية مَا نسبته ٨٤,٤ ٪ من مجموع مساحة سطح المحافظة ، وتتصف بانحدار سطحها العام نحو الشرق باتجاه نهر الفرات . مما ادى الى جريان الوديان التي تقطعها بهذا الاتجاه لتصب في نهر الفرات . تتميز تربة الهضبة الغربية بأنها فقيرة وقليلة السمك حتى ان بعض أجزاء سطحها جرداء أو مغطاة بالحصى والجلاميد واحجار الكلس ، بحيث لا تصلح لقيام نشاط زراعي يساعد على وجود تركزات سكانية واضحة . الا مَا ارتبط منها بالانشطة الادارية والاقتصادية (٦١) .

٢ – المناخ :-

لقد تبين من خلال الدراسات التي حاولت تصنيف مناخ العراق الى اقاليم مناخية ، ان محافظة الانبار تقع ضمن نطاق المناخ الصحراوي الجاف (٦٢) . لاسيما وان المحافظة تقع بين خطي الحرارة المتساويين ٨مْ و ١٢مْ في فصل الشتاء وبين خطي الحرارة المتساويين ٢٨مْ و ٣٤مْ في فصل ا لصيف . وعليه فأن مناخ المحافظة يتصف بالقارية . وقد ساهم في ذلك قلة الامطار الساقطة وتذبذبها ، حيث تقع المحافظة بين خطي المطر المتساويين (٥٠ – ١٥٠ ملم) . ومعلوم ان هذه الكمية من الامطار لا تكفي لأنجاح زراعة ديمية تحتاج الى ٣٠٠ ملم فاكثر سنويا (٦٣) . ويزيد من أثر ذلك صفة التذبذب التي تلازم المناخ الصحراوي الجاف بسبب وقوع المحافظة على حافة الامطار الاعصارية (٦٠) . ولقد أدى تباين درجات الحرارة بين فصلي الشتاء والصيف وقلة الامطار وتذبذبها الى ان يتركز النشاط الزراعي قرب نهر الفرات ، للتعويض عن النقص الحاصل في كمية الامطار ، وهذا مَا ساعد على وجود بيئة ملائمة لزراعة المحاصيل الشتوية والصيفية وبالتالي استقرار السكان بشكل مستوطنات ريفية وحضرية . ولا شك ان هذه الصورة تختلف عند الابتعاد عن نهر الفرات فارتفاع درجة الحرارة صيفا وندرة الامطار شتاء ورداءة التربة مع انعدام وجود المياه السطحية الجارية ادى الى وجودة حالة من الخلخلة السكانية السائدة منطقة الهضبة الغربية وبادية الجزيرة .

ولذلك فقد مثل نهر الفرات الذي يجري في اراضي المحافظة خيط القلادة الذي تنتظم عليه المراكز الحضرية والريفية كحباتها ولا يشذ عن هذه القاعدة سوى قضاء الرطبة وناحية كبيسة ، بل ان كبيسة تشرب من ماء نهر الفرات الذي يدفع اليها بأنابيب ، حيث لا تبتعد عن مجراه لاكثر من ٢٠ كم (٦٥) .

ثانيا : العوامل البشرية :-

١ – العوامل الاقتصادية

تلعب العوامل الاقتصادية دورها البارز في التوزيع المكاني للسكان ، باعتبار ان الانسان عامل فعال يؤثر في البيئة التي يعيش فيها بما يتناسب مع إمكانياته وما يمتلكه من قدرات تقنية وحضارية (٦٦) . ومما لا شك فيه فأن النشاطات الاقتصادية بتفرعاتها المختلفة تفعل فعلها في شد الانسان بالارض التي يعيش عليها ، والتي على أساسها ينمو الاقتصاد ويتطور ، مؤديا بالنتيجة الى تقوية الرابطة الاقليمية والوظيفية بين المراكز الحضرية والريفية (٦٧) . وعلى هذا الاساس يمكن ان نتعرض بشئ من الايجاز وبقدر تعلق الامر بهدف البحث الى أبرز النشاطات الاقتصادية في المحافظة وكما يأتي :-

أ - النشاط الرعوي :-

تبرز الاهمية الاقتصادية لهذا النشاط الذي يتركز غالبا في الهضبة الغربية ، من خلال مَا يوفره من فعاليات ونشاطات إقتصادية أخرى ، ترتبط بتجارة الماشية وانتاج اللحوم والجلود والصوف ومشتقات الحليب التي يتم تسويقها الى المراكز الحضرية الواقعة بالقرب من التجمعات الرعوية مثل الرطبة والنخيب والوليد ،

فضلا عن المدن الواقعة ضمن وادي نهر الفرات والسهل الرسوبي كهيت وحديثة والرمادي والفلوجة وراوة وعنه والقائم . وتجدر الاشارة الى ان النشاط الرعوي قد لعب دوره في ظهور مستقرات بشرية بدأت نشأتها على أساس رعوي مثل الرطبة والنخيب وكبيسة ، ثم أصبحت فيما بعد وبفعل تحويلها الى مراكز حضرية نقاط لتنظيم حياة المجتمعات البدوية والقبائل في منطقة الهضبة الغربية . فأصبحت حاليا مراكز لنشاط اقتصادي متنوع بفعل تطور طرق النقل والمواصلات التي اسهمت من جانبها في سهولة وصول الايدي العاملة والمواد الاولية والمنتجات مَا بين مقر النشاط الاقتصادي والسوق القريب او البعيد (٦٨) .

ب - النشاط الزراعي :-

يمثل النشاط الزراعي ومعه النشاط الرعوي ، القاعدة الاقتصادية لسكان المحافظة ، خاصة وانه كانت له الاولوية في رسم اتجاهات توزيع السكان ، إذ يعد النشاط الزراعي حصيلة تفاعل عناصر المناخ مع مصادر المياه والتربة والجهد البشري ، ولما كانت المحافظة تصنف حالها حال بقية أنحاء العراق ضمن المناطق الجافة . فقد انسحب تأثير ذلك على الاستقرار البشري ، حيث لجأ السكان الى التمركز على ضفاف نهر الفرات ، وحيثما توفرت التربة الخصبة الملائمة لممارسة النشاط الزراعي . مما جعل المستقرات الريفية والمراكز الحضرية تأخذ مواقعها على طول ضفتي النهر . وقد ساهم النشاط الزراعي من خلال مَا ينتجه الفلاح من محاصيل صيفية وشتوية في زيادة التفاعل وتبادل المنافع بين المراكز الحضرية والريفية . الامر الذي أدى الى أن تمارس المراكز الحضرية دور المخزن أو ألسوق ألذي تتم فيه عملية خزن وتسويق المحصول الى مناطق اخرى مقابل تقديم الخدمات والسلع والبضائع التي يحتاجها الفلاح في قريته . ولا شك ان كبر حجم السوق يعكس واقع الحجم السكاني للمركز الحضري والقرى المحيطة، فكلما كبر حجم السوق إزدادت الاهمية المركزية للمركز الحضري، بما يعني امتلاكه لمجموعة من القوى الجاذبة تحرك سكان المناطق المحيطة للتحرك باتجاهه والاستفادة من فرص العمل التي تتوفر باستمرار ، فضلا عن التنعم بالخدمات التي لا شك انه يفتقدها في قريته .

ج – النشاط الصناعي :-

يصعب القول إن النشاط الصناعي في المحافظة والقطر على العموم كان الاداة الفاعلة لهجرة السكان من الريف الى المراكز الحضرية في خمسينات القرن العشرين وما بعدها . لان الهجرة في ذلك الوقت كانت اكبر من القدرة الاستيعابية لهذا النشاط . لاسيما وان النشاط الصناعي لم يحقق ولحد الان الا نسبة قليلة من الانتاج الاقتصادي المحلي . وان من ابرز سمات النشاط الصناعي في المحافظة عام ١٩٥٦ هو أنها كانت من الصناعات الانشائية وضخ النفط . متمثلة بمعامل الجص والطابوق والقير ومحطات ضخ النفط ، التي وصل مجموعها الى ١٧٥ مؤسسة صناعية، يعمل فيها ٢٨٣٩ عاملا (٦٩) . أَي بنسبة ١,٢ ٪ من مجموع سكان المحافظة البالغ ٢٤٥٩٦٧ نسمة عام ١٩٥٧ (٧٠) . لكن النمو الصناعي في المدة مَا بين ١٩٦٩ – ١٩٨٩ أدى الى ظهور مجموعة من المشاريع الصناعية الحكومية، التي توزعت على مدن الرمادي والفلوجة والكرمة وكبيسة وهيت وحديثة والقائم والرطبة، التي وصل عددها الى ١٧ مؤسسة صناعية كبيرة ومتوسطة يعمل فيها (٥٧٤٩) عاملا، فضلا عن مشاريع القطاع الصناعي الخاص الذي نما بشكل متسارع ليصل الى ٤٧ مؤسسة صناعية ٤١ منها تركزت في مدينة الفلوجة، والستة الباقية توزعت بين الرمادي وهيت والقائم . وفي خلال المدة ١٩٩٠ – ١٩٩٤ ظهرت ١٦١ مؤسسة صناعية جديدة كبيرة ومتوسطة يعمل فيها (١٣١٤٩) عاملا وفنيا (٧١) . وقد توزعت هذه المؤسسات على المراكز الحضرية إبتداء من الفلوجة والرمادي وهيت وحديثة وراوة والعبيدي والقائم والرطبة . واذا مَا أضفنا الى هذه المشاريع الصناعية الورش الصناعية المتمثلة بورش الحدادة والنجارة وورش ادامة وتصليح

السيارات والمكائن والمعدات ، لتبين كم أدت الى تعزيز الاساس الاقتصادي لهذه المراكز بما توفره من وفورات مالية واقتصادية أسهمت من جانبها في دفع المراكز الحضرية لان تنمو باستمرار وتنمو معها النشاطات والوظائف الاخرى .

د – ألنشاط الخدمي :-

لاشك ان إعطاء الصفة الحضرية لاية مستقرة بشرية يحتم على الجهة التي اتخذت القرار توفير مجمل الخدمات المجتمعية والعامة التي يحتاجها سكان هذه المستقرة . ونظر لافتقار الريف والمناطق النائية لمثل هذه الخدمات ، فانهم يتحركون باتجاه المراكز الحضرية التي تتوفر فيها هذه الخدمات للاستفادة منها . ولقد اثبتت الدراسات الحقلية إن الحاجة الى الخدمات الضرورية كالماء والكهرباء والخدمة الصحية والعلاجية وتوفر الخدمات التعليمية والترفيهية ، كانت الاداة الفاعلة التي حركت سكان الريف ألقريب والبعيد من مركز الرمادي الحضري لكي يستقروا فيه . حيث شكلت الحاجة الى الخدمات غير الموجودة في مناطقهم نسبة ٥١,٧ ٪ من مجموع دوافع الهجرة باتجاه هذه المدينة (٧٢) . وعليه فقد توزعت المؤسسات الخدمية في المراكز الحضرية بما يتوازن مع حجم هذا المركز واهميته الادارية . يظهر ذلك من خلال الجدول التالي الذي يتبين من خلال تحليله بأن المراكز الخدمية اتخذت من جانبها ترتيبا هرميا ، يبدأ من المركز الخدمي الأكبر المتواجد في المركز الحضري الرئيسي المتمثل بمركز المحافظة ، حيث تتواجد فيه كل المؤسسات الخدمية ذات الامتداد الإقليمي ألذي يغطي أرجاء المحافظة . ثم يأتي بالمرتبة الثانية المركز الحضري المهم المتمثل بالفلوجة التي يمكن اعتبارها توأم المركز الحضري الرئيسي من خلال الحجم السكاني أو النشاط الاقتصادي ، إلا أن امتداد نفوذ المؤسسات الخدمية فيها لا يتجاوز حدود القضاء الذي تمثل هي مركزها بدليل احتواءها على مؤسسات خدمية هدفها الرئيسي خدمة سكان المركز والمناطق القريبة . أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب ستة مراكز حضرية متمثلة بمراكز الأقضية الباقية التي تعتمد خدماتها على سد حاجة المراكز الحضرية مع وجود ثلاث مراكز حضرية بحجم سكاني بين ٤٤ – ٥٦ ألف نسمة يمتد نشاط خدماتها الى خارج حدود أرجاء المركز الحضري متمثلة بهيت والقائم وحديثة . لكن المرتبة الاخيرة كانت من نصيب ١١ مركزا حضريا ، تمثلت بالنواحي ألتابعة لهذة الاقضية التي حجمها السكاني يتراوح بين ٢ – ١٩ ألف نسمة هي كل نواحي الاقضية الثمانية ، باستثناء مركز حضري واحد زاد عدد سكانه عن ٣٣ ألف نسمة تمثل بالحبانية ومع ذلك فان المؤسسات الخدمية الموجودة فيها لا يمتد نفوذها الى اكثر من حدود مراكز النواحي ، مع وجود قصور في اداء هذه المؤسسات . ولذلك فانه لابد من التحرك الى المركز الحضري الرئيسي لتلبية المتطلبات الخدمية . وعليه فانه لولا الاساس الاداري الذي اعطى هذه النواحي صفة المراكز الحضرية لامكن وضعها ضمن المراكز شبه الحضرية . ولذلك فقد يتفق مع التصنيف الإداري للمراكز الحضرية في العراق اعتبار مركز الناحية بمثابة بلدة **Town** ، ومركز القضاء يقابل المدينة **City** والمدينة الكبيرة **Big City** تقابل مركز المحافظة . أما المدينة الكبرى **Metropolis** فقد تقابل عاصمة العراق المتمثلة بمدينة بغداد (٧٣).

أنماط التوزيع الجغرافي للمراكز الحضرية :-

يتميز التوزيع الجغرافي لسكان المراكز الحضرية في المحافظة بأنه يتباين من ناحية عدد السكان وأنماط توزيعهم وطبيعة إنتشارهم ، نتيجة لظروف المحافظة الطبيعية والبشرية ، ويظهر من خلال تحليل جدول رقم (٢) السابق ان المراكز الحضرية والقرى التابعة لها تتخذ في مواقعها الانماط التالية :-

١ – نمط التوزيع الخطي :-

نظرا لسيادة الطبيعة الصحراوية في أنحاء المحافظة ، فقد مارس نهر الفرات والسهل الضيق الذي يحف

بضفتيه إبتداء من دخوله الارض العراقية ووصولا الى قرية تل أسود شمال مدينة الرمادي بمسافة ٢٦ كم دور القوة الجاذبة للمراكز الحضرية و (القرى التابعة لها) في أن تتخذ لها مواضع شريطية تمتد مع إمتداد ضفتي نهر الفرات . ولقد تبين من خلال تتبع مواقع المراكز الحضرية التي تنتظم وفق هذا النمط ، أن عددها بلغ عام ١٩٧٧ تسعة مراكز حضرية تتبعها ١٥٣ قرية أَي بنسبة ٤٧,٤ ٪ من مجموع المراكز الحضرية البالغ ١٩ مركزا حضريا و ٥٢,٢ ٪ من مجموع القرى البالغ ٢٩٣ قرية . وقد تمثلت هذه المراكز ب (القائم، الكرابلة، العبيدي، عنه ، راوة ، بروانه ، الحقلانية ، البغدادي ، هيت) خارطة رقم (١) السابقة . أما القرى التابعة لهذه المراكز فيأتي قضاء هيت بالمرتبة الاولى ، من حيث اعداد القرى التي تنتظم وفق هذا النمط ، إذ وصل عددها الى ٤٩ قرية خارطة رقم (٣) مشكلة نسبة ٣٢ ٪ من مجموع القرى . وقد توزعت هذه القرى على مركز قضاء هيت وناحيتي البغدادي والفرات بواقع ٢٤ قرية لكل من مركز قضاء هيت وناحية البغدادي و١١ قرية لناحية الفرات . وجاء قضاء حديثة بالمرتبة الثانية ، من حيث عدد القرى الذي بلغ ٤٤ قرية بنسبة ٩٧,٨ ٪ من مجموع قرى القضاء البالغ ٤٥ قرية . وهذه القرى توزعت على ناحيتي بروانه والحقلانية بواقع ٢٤ و٢٠ قرية لكل منها . ثم جاء قضاء القائم بالمرتبة الثالثة الذي ضم ٢٧ قرية من مجموع قراه البالغة ٣٠ قرية أَي بنسبة ٩٠ ٪ من مجموع القرى التابعة للقضاء ، ثم يأتي بالمرتبتين الرابعة والخامسة قضائي راوة وعنه ، حيث كانت حصة كل قضاء ٢٣ و ١٠ قرى على التوالي وهذه تمثل نسبة ١٠٠ ٪ من مجموع قرى القضائيين وفق هذا النمط.

لم يتغير عدد المراكز الحضرية في عام ١٩٨٧ . لكن عدد القرى الخطية هو الذي تغير ، إذ انخفض الى ١١٢ قرية بسبب إنغمار ٤١ قرية بمياه سد حديثة عند مَا تم تشغيله ليطمر هذه القرى . وكان نصيب أقضية حديثة وراوة وعنه (١٥ ، ١٩ و ٧) قرى على التوالي بمعنى أن ٢٦ ٪ من القرى التي تنتظم وفق هذا النمط ، قد اختفت من أرض المحافظة وهاجر اهلها بشكل مؤقت باتجاه المراكز الحضرية المجاورة ، لكن قيام الدولة ببناء مجموعة من القرى الجديدة لإعادة أسكان أهل القرى المطمورة بمياه السد ورغبة أهل القرى في بناء قرى جديدة لهم ، كان له دوره في أن عادت ٣٣ قرية إلى الوجود (٧٥) . يضاف الى ذلك زيادة عدد قرى قضاء القائم من ٣٠ قرية عام ١٩٧٧ الى ٣٨ قرية عام ١٩٩٧ ، وهذا مَا ادى بالنتيجة الى ان يعود عدد القرى الخطية الى ١٥٣ قرية كما كان مع زيادة قرية واحدة ليصبح المجموع الكلي للقرى ٢٩٤ قرية .

لكن المراكز الحضرية التي تتبع هذا النمط فقدت بعد عام ١٩٩٧ ثلاث مراكز حضرية هي (الكرابلة والحقلانية والبغدادي) نتيجة لتحولها بقرار اداري من مراكز نواحي الى أرياف ، لتلحق هي والقرى التابعة اليها الى مراكز أقضية كل من القائم وحديثة وهيت على التوالي . ولا بد من التنبيه هنا الى ان ناحيتي الرمانة والفرات قد الغيتا منذ العام ١٩٨٧ ، حيث لم يتم اعتبارهما مراكز حضرية بدليل ان الناحيتين كانتا تداران من قريتي الرمانة وزوية البونمر الغربية . وبالنتيجة فان القرى التي تتبع اليهما قد أضيفت الى مركزي قضائي القائم وهيت .

٢- نمط التوزيع المجتمع

تتجمع المراكز الحضرية ومعها القرى التابعة لها وفق هذا النمط التوزيعي مع بعضها ، بشكل مجموعات على رقعة جغرافية واحدة ، حيث تتوفر الظروف الملائمة لوجود مثل هذا النمط من الاستيطان في منطقة السهل الرسوبي ، ابتداء من قرية تل اسود شمال مدينة الرمادي والى نهاية الحدود الادارية للمحافظة المحاذية لوادي نهر الفرات من جهتي الشرق والجنوب الشرقي ، متركزة في قضائي الرمادي والفلوجة . الا انها تظهر في قضاء الفلوجة بشكل اكثر وضوحا نظرا لاتساع السهل الرسوبي ووجود جدول الصقلاوية وتفرعاته . ويظهر

من خارطة رقم (٤) إن هذا النمط من الاستيطان يتركز في الاجزاء الشمالية الشرقية من مركز قضاء الفلوجة وفي ناحيتي الكرمة والصقلاوية ، حيث تتجمع المراكز الحضرية وقراها بشكل متقارب ، حيث لا تبعد أبعد مستوطنة عن مركز الفلوجة الحضري سوى مسافة ٢٥ كم . بلغت اعداد المراكز الحضرية في قضائي الرمادي والفلوجة عام ١٩٧٧ ستة مراكز أي بنسبة ٢,٤ ٪ من مجموع مراكز المحافظة الحضرية .

وعلى الرغم من قلة أعداد هذه المراكز الا انها ضمت كبريات مراكز المحافظة الحضرية، ألا وهي مدينة الرمادي مركز المحافظة الرئيسي ثم يتبعها بعد ذلك (الفلوجة، الحبانية، الكرمة، الصقلاوية، العامرية). ولقد استمرت المراكز الحضرية محافظة على عددها وفق هذا النمط حتى الوقت الحاضر، بدون ان يطرأ عليها أي تغيير .

أما القرى فقد بلغت أعدادها في عام ١٩٧٧ (١٠٥) قرية مشكلة نسبة ٣٥,٢ ٪ مَنْ مجموع قرى قضائي الرمادي والفلوجة .

ولقد تقدم قضاء الفلوجة على قضاء الرمادي فيما يحتويه مَنْ قرى ، نتيجة لاتساع الاراضي السهلية الصالحة للزراعة والاستيطان مقارنة بقضاء الرمادي حيث توزعت ٧٣ قرية على وحدات القضاء الادارية بواقع (٢٤ ، ٢٠ ، ١٨ ، ١١) قرية على مراكز (الكرمة والصقلاوية و العامرية ومركز قضاء الفلوجة) على التوالي . بينما ضم قضاء الرمادي ٣٣ قرية ، أي بنسبة ٧١,٧ ٪ مَنْ مجموع قرى القضاء .

ويبدو من الجدول أعلاه إن هذه القرى عامة قد حافظت على اعدادها خلال المدة ١٩٨٧ – ٢٠٠٥ ، مع ملاحظة أن قرى قضاء الفلوجة قد أرتفع عددها الى ٧٨ قرية . وفيما يخص مركز قضاء الرمادي فقد ارتفع عدد قراه مَنْ ٢٨ إلى ٤٠ قرية خلال المدة ١٩٨٧ – ٢٠٠٥ . لكن ٧ قرى منها ذات طبيعة صحراوية كانت تابعة لناحية الرحالية ، وقد كان لالغاء هذه الناحية وضمها الى مركز قضاء الرمادي الاسهام الفاعل في هذه الزيادة .

٣ – نمط التوزيع المبعثر :-

تتوزع المراكز الحضرية والقرى التابعة لها وفق هذا النمط بشكل متناثر وتباعد ، ويظهر ذلك بشكل واضح في منطقة الهضبة الغربية ((خارطة رقم (١) السابقة)) ، حيث تتبع المراكز الحضرية بعض المناطق التي يراد منها ادارة شؤون السكان البدو وغرب المحافظة . واعتمادا على تعداد عام ١٩٧٧ فان عدد المراكز الحضرية المنتظمة وفق هذا النمط كان بواقع ٤ مراكز هي الرطبة والوليد والرحالية وكبيسة . لكن الغاء ناحية الرحالية واضافة ناحية النخيب التابعة لقضاء الرطبة ابقى عدد المراكز الحضرية ذات النمط المبعثر على مَا هو عليه .

اما بالنسبة للقرى فقد بلغ عددها عام ١٩٧٧ (٣٥ قرية) ممثلة نسبة ١٢٪ من مجموع قرى المحافظة . وقد حظي قضاء الرمادي بالعدد الاكبر من هذه القرى وهو ١٣ قرية أي بنسبة ٣٧,١ ٪ من مجموع القرى المبعثرة توزعت على ناحيتي الرحالية والحبانية ومركز قضاء الرمادي بواقع (٧ ، ١ ، ٥) قرية لكل منها على الترتيب ، ثم يأتي قضاء هيت بالمرتبة الثانية ، حيث إحتوى على ١١ قرية ، أي بنسبة ٣١,٤ ٪ من مجموع القرى المبعثرة ، توزعت بواقع (٨ ، ٢ ، ١) قرية على مركز قضاء هيت وناحيتي البغدادي وكبيسة .

اما قضاء الرطبة فجاء بالمرتبة الثالثة ، إذ ضم ٦ قرى تقع جميعها في ناحية النخيب ، بينما ضم قضاء القائم ٣ قرى تابعة لناحية العبيدي. اما بالنسبة لقضائي حديثة والفلوجة فكانت حصة كل واحد منهما قرية واحدة .

المبحث الرابع :-

التوزيع الحجمي والمرتبي لمراكز المحافظة الحضرية :-

اولا : التوزيع الحجمي للمراكز الحضرية :

لاشك في ان إختلاف معدلات النمو السكاني للمراكز الحضرية في المحافظة يؤدي الى حدوث تباين في أحجام تلك المراكز . وحتى يتم التعرف على أحجام ومراتب تلك ألمراكز وما حصل لها من تطورا وتغير . فلابد من الاعتماد على نتائج التعدادات السكانية للمدة ١٩٧٧ – ١٩٨٧ – ١٩٩٧ – ٢٠٠٥ ألمثبتة في الجدول رقم (٤) التي يتبين منها مَا يلي :-

١ – إنتظم سكان المراكز الحضرية عام ١٩٧٧ في خمسة فئات حجمية غير متوازنة ، من حيث التوزيع السكاني ، رغم ان عدد المراكز الحضرية بلغ في هذا العام ١٩ مركزا حضريا . والذي يبدوا ان المركزين الحضريين المتمثلين في الرمادي والفلوجة الواقعين ضمن الفئة الحجمية الخامسة (٥٠٠٠١ – ١٠٠٠٠٠ نسمة) تمثلان الحجم السكاني الكبير . أما الفئة الحجمية الرابعة التي بعدها وهي (٢٠٠٠١ – ٥٠٠٠٠ نسمة) فلم تشمل لا مركزا حضريا واحدا هو الحبانية . بينما شملت الفئة الحجمية الثالثة (١٠٠٠١ – ٢٠٠٠٠ نسمة) ثلاث مراكز حضرية هي هيت وحديثة والقائم ، التي ارتفعت فيها وتائر النمو الحضري نتيجة مَا حصل فيها من تطورات إقتصادية كان لها الاثر الايجابي في زيادة اعداد السكان ، سواء بالزيادة الطبيعية أو بالهجرة باتجاهها ، حيث بوشر بانشاء وتشغيل المشاريع الصناعية والتنمويه المارة الذكر . اما الفئة الحجمية الثانية (١٠٠١ – ١٠٠٠٠ نسمة) فقد كانت من نصيب ١١ مركزا حضريا تمثلوا بالرحالية والكرمة والصقلاوية والبغدادي وكبيسة والحقلانية وبروانة وعنه وراوة والكرابلة والرطبة . بمعنى هيمنة هذه الفئة على باقي الفئات الحجمية في هذه المدة . في حين لم يكن نصيب الفئة الحجمية الاخيرة (أقل من ١٠٠٠ نسمة) سوى مركزين حضريين هما الوليد والعبيدي .

٢ – بلغ عدد المراكز الحضرية في عام ١٩٨٧ (٢٠) مركزا حضريا نتيجة استحداث مركز حضري لناحية العامرية . بينما لم يؤثر الغاء ناحيتي الرمانة والفرات على عدد المراكز الحضرية نتيجة عدم امتلاكهما لمراكز حضرية كما أسلفنا . أما بالنسبة للفئات الحجمية فقد قفزت لتتجاوز الفئة الحجمية (٥٠٠٠١ – ١٠٠٠٠٠ نسمة) وتصل الى الفئة الحجمية (١٠٠٠٠١ نسمة فاكثر) متمثلة بالمركزين الحضريين الرمادي والفلوجة ، حيث استمرتا بالسيطرة على أكبر حجم سكاني حضري . والذي يلاحظ على الفئة الحجمية (٢٠٠٠١ – ٥٠٠٠٠ نسمة) إنها ضمت أربع مراكز حضرية هي الحبانية وهيت وحديثة والقائم . بينما اختفت الفئة الحجمية (١٠٠٠١ – ٢٠٠٠٠ نسمة) من وجود المراكز الحضرية بسبب تصاعد وتائر النمو الحضري فيها لتقفز من هذه الفئة الى فئة (٢٠٠٠١ – ٥٠٠٠٠ نسمة) التي اشير اليها آنفا . أما الفئة الحجمية (١٠٠١ – ١٠٠٠٠ نسمة) فقد تواجد فيها ١٢ مركزا حضريا تمثلوا (بألرحالية والكرمة والصقلاوية والبغدادي وكبيسة والحقلانية وبروانة وعنه وراوة والكرابلة والعبيدي والرطبة) وقد شكلت نسبة ٦٠ ٪ من مجموع المراكز الحضرية وبالتالي فان هذه الفئة هيمنت على بقية الفئات الحجمية في هذه المدة .

وقد بقيت الفئة الحجمية (اقل من ١٠٠٠ نسمة) لا تشمل الا مركزان حضريان هما العامرية والنخيب اللذان استحدثا بقرار اداري ليكونا مركزين حضريين (نواحي) في هذه المدة ، بينما تم الغاء ناحية الوليد لتتحول الى قرية ملحقة بمركز قضاء الرطبة ، إذ يشير جدول رقم (٢) ألسابق عدم احتوائها على مركز حضري . بينما إحتوت ناحيتا العامرية والنخيب على مركزين حضريين .

٣ – إنخفض عدد المراكز الحضرية في عام ١٩٩٧ من ٢٠ إلى ١٧ مركز حضري ويعود ذلك كما ذكرنا سابقا الى إلغاء الصفة الحضرية لنواحي الرحالية والبغدادي والحقلانية والكرابلة بقرار اداري ، مع استحداث مركز حضري لناحية الوليد ليحمل بذلك الصفة الحضرية كما يشير الى ذلك جدول رقم ٢ ألسابق ويلاحظ من

نفس ذلك الجدول ، ان الرمادي إستمرت كمركز حضري مهيمن من خلال تواجد اكبر حجم حضري فيها ، ثم تأتي بعدها الفلوجة ، دليل ذلك بقاء هذين المركزين الحضريين ضمن الفئة الحجمية (١٠٠٠٠١ نسمة فاكثر) . أما الفئة الحجمية (٥٠٠٠١ – ١٠٠٠٠٠ نسمة) فلم يظهر فيها أي مركز حضري . بينما ضمت ألفئة الحجمية (٢٠٠٠١ – ٥٠٠٠٠ نسمة) أربعة مراكز حضرية هي الحبانية وهيت وحديثة والقائم . في حين ضمت الفئة الحجمية (١٠٠١ – ١٠٠٠٠ نسمة) سبعة مراكز حضرية ، أي بنسبة ٤١,١ ٪ من مجموع المراكز الحضرية في المحافظة وهي (عنه وكبيسة وراوة والكرمة وبروانة والعامرية والصقلاوية) وبذلك فان هذه الفئة الحجمية هيمنت في الفئات الحجمية في هذه المدة .

اما الفئة الحجمية الاخيرة (اقل من ١٠٠٠ نسمة) فقد ضمت مركزين حضريين هما الوليد والنخيب .

٤- لم يحدث أي تغير في أعداد المراكز الحضرية عام ٢٠٠٥ والتغير الوحيد الذي حصل هو تحول ناحية راوة الى قضاء كما سلف ذكره . وبالنسبة لمراتب المراكز الحضرية الحجمية فقد أشرت الفئة الحجمية (١٠٠٠٠١ نسمة فاكثر) استمرار المركزين الحضريين الرمادي والفلوجة بالهيمنة على هذه الفئة ليحتلا المرتبة الاولى والثانية من حيث الحجم السكاني كما سنرى .

ان اهم مَا يمكن تأشيره في هذه المدة هو ظهور مركز حضري واحد تمثل بالقائم ضمن الفئة الحجمية (٥٠٠٠١ – ١٠٠٠٠٠٠ نسمة) وبذلك فقد احتلت المرتبة الثانية . ثم جاءت الفئة الحجمية (٢٠٠٠١ – ٥٠٠٠٠ نسمة) لتضم أربع مراكز حضرية هي الحبانية وهيت وحديثة والرطبة .

أما الفئة الحجمية (١٠٠٠١ – ٢٠٠٠٠ نسمة) فقد ارتفع عدد المراكز الحضرية فيها في هذا التعداد الى خمسة مراكز هي كبيسة وبروانة وعنه وراوة والعبيدي . والذي يلاحظ على الفئة الحجمية (١٠٠١ – ١٠٠٠٠ نسمة) هو ان عدد مراكزها الحضرية قد قل مقارنة بالتعدادات السابقة ، حيث انخفض عددها الى أربعة هي الكرمة والعامرية والصقلاوية والوليد . بينما لم تمثل الفئة الحجمية (اقل من ١٠٠٠ نسمة) سوى مركز حضري واحد هو النخيب .

إن الذي يمكن استخلاصه من هذا التعداد هو أن احجام المراكز الحضرية على العموم أخذت بالزيادة رغم تدني معدلات نموها . لكن الرمادي تبقى المركز الحضري المهيمن ثم يتبعها الفلوجة . وان الفئات الحجمية سائرة باتجاه الزيادة فمراكز الفئة الحجمية (١٠٠١ – ١٠٠٠٠ نسمة) كان في المدة ١٩٨٧ – ١٩٩٧ بين ١٢ و ٧ مركز حضري أصبح عددها في عام ٢٠٠٥ أربعة فقط لان منها من انسحب الى الفئة الحجمية التي تليها وهكذا . دليل ذلك ان عدد المراكز الحضرية للفئة الحجمية لاكثر من ١٠٠٠٠ نسمة أصبح عددها عام ٢٠٠٥ احد عشر مركزا حضريا . في حين لم يتجاوز العدد (٨) في عام ١٩٩٧ .

الترتيب الحجمي للمراكز الحضرية :-

تبين من خلال مَا تقدم وجود تباين واضح في أحجام ومراتب مراكز المحافظة الحضرية على امتداد التعدادات الاربع . وعند تطبيق قاعدة المرتبة – الحجم **Rank – Size Rule** التي جاء بها جورج زيبف . **G Zipf** لعشرة مراكز حضرية وبالاعتماد على الجدولين رقم (٢ و ٤) السابقين والشكل رقم (١) ومحتوياته يتبين مَا يلي :-

١- احتل المركز الحضري المتمثل بالرمادي المرتبة الاولى عام ١٩٧٧ ، حيث بلغ عدد سكانها ٩١٩٠٩ نسمة مع وجود تدرج في الانحدار نحو المركز الحضري المتمثل بالفلوجة التي إحتلت المرتبة الثانية بحجم سكاني بلغ ٦٣٠٥٠ نسمة . ويظهر الشكل رقم (١ – أ) إن الانحدار بين الفلوجة والحبانية كان شديدا رغم أنها احتلت المرتبة الثالثة لأن عدد سكانها لم يتجاوز ٢٠٣٦٠ نسمة وبعد هذه المرتبة نلاحظ وجود نوع من التدرج المنتظم بالنسبة للمراتب الرابعة والخامسة والسادسة وما بعدها التي احتلتها هيت وحديثة والقائم باحجام متماثلة بلغت ١٤٨٨٤ و ١٢٢١٧ و ١١٧٢٣ نسمة على التوالي ثم بعد المرتبة السابعة التي احتلتها الرطبة بواقع سكاني بلغ ٧٩٣٥ نسمة تأتي عنه وراوة والحقلانية بالمراتب الثامنة والتاسعة والعاشرة ، إذ كانت اعدادها السكانية (٦٧٣٤ و ٥١٣٣ و ٤٥١٧ نسمة على التوالي) .

بقيت الرمادي كمركز حضري تتصدر المرتبة الاولى عام ١٩٨٧ بواقع سكاني إرتفع الى ١٢٤٣٣١ نسمة يليها مركز الفلوجة الحضري الذي إحتفظ بالمرتبة الثانية بواقع سكاني وصل ال ١٠٩٧٣٣ نسمة وبذلك فأن ألفارق بين الفلوجة والرمادي لم يتجاوز في هذه المدة سوى ١٤٥٩٨ نسمة . بينما كان الفارق بينهما عام ١٩٧٧ بحدود ٢٨٨٥٩ نسمة . وهذا يؤشر زيادة اهميتها الحجمية لتقترب مَنْ الرمادي . وكان الانحدار بين الفلوجة وهيت شديدا (شكل ١ – ب) ، حيث لم يتجاوز عدد سكان مركز هيت الحضري ٢٦٤٠٢ نسمة بمعنى ان الفارق بين هيت والفلوجة بلغ ٨٣٣٣١ نسمة ، مع ان مركز هيت اخذ موقع مركز الحبانية الذي انسحب الى المرتبة الرابعة بحجم سكاني بلغ ٢٤١٤٨ نسمة ، وبذلك فأن الانحدار بين الحبانية وهيت منتظما ويستمر هذا الانتظام بالنسبة للمرتبتين الخامسة والسادسة اللتين احتلتهما حديثة والقائم بواقع سكاني بلغ (٢٢٩٤٦ و ٢١٦٦٣ نسمة) على التوالي بينما ينحدر الحجم السكاني للمرتبة السابقة وما بعدها ليصل الى أقل مَنْ ١٠٠٠٠ نسمة في كل مَنْ الرطبة وعنه وكبيسة والحقلانية .

وعليه فان ثمة تغيرات حدثت في حجم سكان بعض المراكز الحضرية مثل حديثة والقائم والرطبة الذين حافظوا على مراتبهم الخامسة والسادسة والسابعة خلال التعدادين . في حين قفزت كبيسة لتحتل المرتبة التاسعة في هذا التعداد . بينما كانت في المرتبة مَا بعد العاشرة في التعداد السابق لتؤشر هي وغيرها دور مشاريع التنمية كاقطاب نمو توفر فرص العمل التي يتحرك اليها السكان ليزيدوا بالتالي من احجامها السكانية.

٣-بقي مركز الرمادي الحضري يسيطر على المرتبة الاولى عام ١٩٩٧ ، إذ وصل حجمه السكاني ال ١٦٣٢٠٦ نسمة . بينما حافظ مركز الفلوجة الحضري على مرتبته الثانية بحجم سكاني بلغ ١٥٣٨٢٢ نسمة ، بحيث اصبح الفارق بينه وبين الرمادي لا يزيد عن ٩٣٨٤ نسمة ولذلك يوضح الشكل (١ – ج) ان الانحدار بين المركزين منتظمان وقريبان من الخط المثالي الذي افترضه زيبف . لكن الانحدار بين الفلوجة والقائم الذي احتل المرتبة الثالثة يبدو شديدا ، اذ ان حجم القائم السكاني رغم تقدمه من المرتبة السادسة في التعدادين السابقين الى هذه المرتبة فان عدد سكانه وصل الى ٤٧٢٧٦ نسمة . وعليه فان الفارق بينه وبين الفلوجة كان بواقع

١٠٦٥٤٦ نسمة ، فلا غرابة في ان يكون الانحدار بهذه الشدة . لكن الانحدار بعد هيت التي احتلت المرتبة الرابعة يبدو طبيعيا لاسيما للمرتبتين الخامسة والسادسة اللتين إحتلتهما حديثة والحبانية ، حيث كانت أحجامهم السكانية بواقع (٣٧٤٩٩ و ٣٦٢٠٤ و ٢٩٥٤٤ نسمة) على التوالي اما المراتب المتبقية فكانت من نصيب الرطبة والعبيدي وعنه وكبيسة ، باعداد سكانية تراوحت بين ١٣٨٠٢ و ٨٩٥١ نسمة ، ولذلك لم يظهر الشكل انحدارا ملفتا للانتباه .

الا ان الذي يلفت الانتباه هو استمرار تراجع مركز الحبانية الحضري ليصل في هذه المدة الى المرتبة السادسة . بينما كان يحتل المرتبة الثالثة عام ١٩٧٧ والرابعة عام ١٩٨٧ ويعود سبب ذلك كما نعتقد الى خلو هذا المركز الحضري من المشاريع التنموية والخدمية التي يمكن أن تعزز أساسه الاقتصادي ووظيفته الادارية . والملاحظة الاخرى هي احتفاظ مراكز القائم وحديثة والرطبة بالمراتب الثالثة والخامسة والسابعة . لكن المرتبة الثامنة شهدت تغيرا لصالح مركز العبيدي الحضري ، لان حجمه السكاني إرتفع في هذا التعداد ليصل الى ١٠٧٢١ نسمة . بينما لم يتجاوز ٢٧٠١ نسمة عام ١٩٨٧ . مما يؤكد دور المشاريع التنموية في رفد العامل الاداري بما توفره من محفزات تجذب باتجاهها السكان . ولذلك فقد أخذ موقع مركز عنه الحضري الذي تراجع الى المرتبة التاسعة ، مستحوذا بذلك على المرتبة التي شغلتها كبيسة في العام ١٩٨٧ ، لانها تراجعت الى المرتبة العاشرة .

٤-استمر مركز الرمادي الحضري عام ٢٠٠٥ محافظا على مرتبته الاولى ، كما حافظ مركز الفلوجة الحضري على مرتبته الثانية . وكان حجم سكان المركزين على الترتيب (١٨٩٧١٤ و ١٧٧٣٢٩ نسمة) ، حيث لم يكن الفارق بينهما يتعدى ١٢٣٨٥ نسمة . وهذا يؤشر تراجع الفارق بين المركزين ليعود الى عام ١٩٨٧ ، عندما كان الفارق بينهما ١٤٥٩٨ نسمة بمعنى وجود تراجع في نموها الحضري سببه مَا آل اليه الوضع في القطر بشكل عام والمحافظة بشكل خاص من تدهور في جميع قطاعات الحياة الاقتصادية والاجتماعية وغيرها . يظهر شكل (١ – د) إن الانحدار بين المركزين منتظمان وقريبان من خط التوزيع المثالي . لكنه يزداد شدة عندما يصل الى مركز القائم الحضري ، الذي إحتفظ بالمرتبة الثالثة لان الفارق بين حجمه السكاني البالغ ٥٦١٣٤ نسمة وبين الفلوجة كان بحدود ١٢١١٩٥ نسمة .

ويبدو من الشكل أعلاه ان شدة الانحدار تخف وتتحول الى طبيعية بعد القائم لان الحجم السكاني للمراتب الرابعة والخامسة والسادسة كانت من نصيب هيت وحديثة والحبانية ذات الاحجام السكانية ٤٦٩٨٩ و ٤٤٩٩٢ و ٣٣٨٢٥ نسمة على التوالي ، مع ملاحظة ان هذه المراكز إحتفظت بمراتبها التي احتلتها في العام ١٩٩٧ . ولقد بقيت مراكز الرطبة والعبيدي وعنه محافظة على مراتبها السابعة والثامنة والتاسعة باحجام سكانية بلغت (٢١٧٢٦ و ١٩٢٩٤ و ١٢٢٤٥ نسمة) على التوالي . أما مركز راوة الحضري فقد أخذ موقع كبيسة ليحتل المرتبة العاشرة بحجم سكاني بلغ ١١٠٤٢ نسمة .

الاستنتاجات والتوصيات

اولا : الاستنتاجات :-

تمكن الباحثان بعد تناول موضوع دور العامل الاداري في تغير أحجام ومراتب المراكز الحضرية في محافظة الانبار للمدة ١٩٧٧ – ٢٠٠٥ من التوصل الى مجموعة من النتائج نذكر منها :-

١- تدخل القرار الحكومي خلال المدة ١٨٦٩ – ١٩٨٧ ليرسم صورة التشكيل الاداري للمحافظة الذي تكون من ٢٠ مركز حضري. لكنه انخفض الى ١٧ مركز حضري، بسبب الغاء خمسة مراكز منها إثنان لا تحتوي على مراكز

حضرية نتيجة قرار حكومي لم يأخذ بالحسبان أهمية بعض هذه المراكز وخاصة البغدادي والكرابلة والرحالية.

٢- لقد كان لطبيعة المحافظة الصحراوية الدور الهام في آن تنجذب المراكز الحضرية وقراها ، نحو ضفتي نهر الفرات إبتداء من القائم وحتى قرية تل اسود لتشكل نمطا خطيا شريطيا يمتد مع وادي النهر بسبب ضيق الاراضي السهلية المحاذية للنهر . وبعد قرية تل اسود ، حيث يبدأ السهل الرسوبي الواسع ، تأخذ المراكز الحضرية وقراها نمطا متجمعا في قضائي الرمادي والفلوجة . أما في الهضبة الغربية فان المراكز الحضرية وقراها تتناثر في ارجاءها مرتبطة بالعوامل الادارية والنشاطات الاقتصادية .

٣- سجلت المدة ١٩٧٧ – ١٩٨٧ معدل نمو سنوي بلغ ٤,٤ ٪ وهو أعلى معدل للنمو مقارنة بالمدد التي تلته ، وخاصة المدة ١٩٩٧ – ٢٠٠٥ ، حيث انخفض معدل النمو الى ٢,٦ ٪ فانسحب ذلك على معدلات نمو المراكز الحضرية . فلقد ارتفعت وتائر النمو السكاني للمراكز الحضرية كالرمادي والفلوجة وكبيسة وحديثة والعبيدي والقائم ، بسبب تعزيز العامل الاداري بأنشاء وتشغيل المشاريع التنموية خلال المدة ١٩٧٧ – ١٩٨٧ . حيث سجل مركز العبيدي الحضري أعلى معدل لنمو السكان الحضر وهو ٢٠,٦ ٪ بينما إنخفض معدل هذا المركز الحضري والمراكز الاخرى الى أقل من ذلك ، بسبب الحروب والحصار الاقتصادي الذي عطل المشاريع الاقتصادية والتنموية ، مؤثرا بذلك على الاوضاع المعيشية والاجتماعية والصحية للسكان .

٤- تبين من خلال وضع المراكز الحضرية في خمسة فئات حجمية إن المركز الحضري المتمثل بالرمادي مثل الحجم السكاني الاكبر ثم تلته الفلوجة طيلة التعدادات الاربع ، ثم تلته المراكز الحضرية الاخرى .

٥- تنحو الفئات الحجمية للمراكز الحضرية بأتجاه زيادة اعداد سكانها ، فمراكز الفئة الحجمية (١٠٠١ – ١٠٠٠٠ نسمة) كان في المدة ١٩٧٧ – ١٩٨٧ يضم بين ١٢ و ١١ مركزا حضريا على التوالي . لكن هذا العدد إنخفض الى سبعة عام ١٩٩٧ ثم الى أربعة في عام ٢٠٠٥ . لان النمو السكاني دفع هذه المراكز الحضرية الى التقدم باتجاه الفئات الحجمية التي تزيد على ١٠٠٠٠ نسمة .

٦- تبين عند تطبيق قاعدة المرتبة – الحجم على عشرة مراكز حضرية ، إن مركز الرمادي الحضري إحتل على امتداد التعدادات الاربع المرتبة الاولى ، من حيث الحجم السكاني ، ثم تأتي بعده الفلوجة بفارق سكاني قليل ، ولذلك فان الانحدار بين المركزين تميز بالانتظام . لكن هذا الانحدار يشتد بين الفلوجة والمراكز الحضرية التي تليه بسبب الفارق الكبير في الحجم السكاني . وقد كان الفرق على سبيل المثال بين عدد سكان الفلوجة وهيت عام ١٩٨٧ بحدود ٨٣٣٣١ نسمة لان عدد سكان الفلوجة كان ١٠٩٧٣٣ نسمة بينما لم يتجاوز عدد سكان هيت ٢٦٤٠٢ نسمة مع انها احتلت المرتبة الثالثة . ولذلك ظهر الانحدار شديدا دائما بعد المرتبة الثانية التي احتلتها الفلوجة على الدوام .

٧- استمرار تراجع مركز الحبانية الحضري من ناحية الحجم السكاني من المرتبة الثالثة عام ١٩٧٧ الى المرتبة الرابعة عام ١٩٨٧ ثم الى المرتبة السادسة في المدتين ١٩٩٧ و ٢٠٠٥ . في حين تقدم مركز القائم الحضري من المرتبة السادسة للمدتين ١٩٧٧ و ١٩٨٧ إلى المرتبة الثالثة عام ١٩٩٨ ليحتفظ بها عام ٢٠٠٥ . الامر الذي يعكس دور المشاريع الاقتصادية والتنموية في دعم العامل الاداري لتتحول المراكز الحضرية الى مراكز جذب يتحرك السكان باتجاهها مساهمين بذلك في زيادة اعداد سكانها .

ثانيا : التوصيات :-

في ضوء النتائج التي توصل سالبها البحث يمكن الخروج بالتوصيات التالية :-

١- لابد من اعادة النظر في النواحي الخمس التي تم إلغاؤها لتخفيف العبء الذي تنوء به مراكز الاقضية التي الحقت بها هذه النواحي .

٢- ضرورة دراسة إمكانية قيام مراكز حضرية إضافية في منطقة الهضبة الغربية ، حيثما تتوفر الموارد الطبيعية والاقتصادية بقصد استثمار هذه الموارد لتتحول الهضبة الغربية من منطقة طاردة للسكان الى منطقة جاذبة .

٣- إن ارتفاع وتائر النمو السكاني والاقتصادي في المدة ١٩٧٧ – ١٩٨٧ تستدعي دراسة اسبابها ونتائجها ، من اجل تجاوز فترات النكوص والتراجع التي حدثت بعد عام ١٩٩٠ وهذا مَا يستلزم من المخططين واصحاب القرار البحث في السبل اللازمة لدفع عملية التنمية الى أمام بعيدا عن الصراعات والحروب المدمرة التي ادت الى تراجع كل مفاصل الحياة الاقتصادية والاجتماعية الى الوراء .

٤- لابد من إقامة المشاريع الاقتصادية والتنموية في المراكز الحضرية ذات الفئة الحجمية (١٠٠١ – ١٠٠٠٠ نسمة) حتى يتعزز العامل الاداري بالوفورات الاقتصادية التي تحول المراكز الحضرية الى مراكز جذب ينجذب اليها السكان ، وتجربة مركز العبيدي الحضري خير شاهد على ذلك .

٥- تقتضي مسألة تراجع مركز الحبانية الحضري باستمرار وتقدم مركز القائم الحضري ليحل محله دراسة عوامل الخلل والموازنة في هذين المركزين المتناقضين لعلاج عوامل الخلل ودفع عوامل الموازنة الى أمام ، ولا يتم ذلك الا من خلال تنمية المراكز الحضرية بمشاريع تتلائم مع مَا يتوفر في هذه المراكز من موارد وامكانيات .

٦- يحتاج مركز الرمادي الحضري الى إقامة مجموعة من المشاريع الاقتصادية والتنموية تدفع عجلة التنمية الحضرية فيه الى أمام ، خاصة وان مركز الفلوجة الحضري يتفوق عليه بما يمتلكه من مؤسسات صناعية كبيرة ومتوسطة وصغيرة جعلته ينافس مركز المحافظة الرئيس على الدوام .

ثبت المصادر والمراجع

١- صفاء جاسم الدليمي ، تطور المراكز الحضرية وأثره في النمو الاقليمي ، اطروحة دكتوراه ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٥ ، ص ٤١ – ٤٢ .

٢- عادل عبد الله خطاب ، جغرافية المدن ، مطابع التعليم العالي ، الموصل ، ١٩٩٠ ، ص ١٠ – ١١ .

٣- الهيئة العامة للمساحة ،خارطة محافظة الانبار الادارية ، بغداد ، ١٩٩٩ .

٤- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، نتائج التعداد العام للسكان لعام ١٩٩٧ ، الجزء الخاص بمحافظة الانبار .

٥- ابن خرداذبة ، المسالك والممالك ، منشورات مكتبة المثنى ، بغداد ، ١٩٦٩ ، ص ٨ .

٦- المقدسي ، أحسن التقاسيم في معرفة الاقاليم ، مطبعة بريل ، ليدن ، ١٩٠٦، ص ١١٥ .

٧- صالح أحمد العلي ، دراسات في الادارة ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، بغداد ، ١٩٨٩ ، ص ٢٢١.

٨- عبد الرزاق عباس حسين ، عوامل نشأة مدن العراق وتطورها ، بغداد ، ١٩٧٣ ، ص ٤٩ – ٥١ .

٩- ج . ج . لوريمر ، دليل الخليج العربي ، القسم التاريخي ، الجزء الرابع ، قطر ، ١٩١٤ ، ص ٢١٢٥.

١٠-صالح فليح الهيتي ، الجغرافية التاريخية لمدينة الرمادي ، من بحوث المؤتمر الجغرافي المتخصص لاستعمالات الارض في مدينة الرمادي ، جامعة الانبار ، ١٩٩٤ ، ص ٤ .

١١-وليم ويلكوكس، بين عدن والاردن، ترجمة احمد سوسة ومحمد الهاشمي، الجزء الاول، مطبعة الحكومة، بغداد ، ١٩٤٣ ، ص ٢٣ .

١٢- جاسم محمد الحسن، العراق في العهد الحميدي، رسالة ماجستير، كلية الاداب، جامعة بغداد، ١٩٧٥ ، ص ١٣ – ١٦ .

١٣-فرحان سعيد احمد الحديثي ، تاريخ الحديثة ، الجزء الاول ، مطبعة اسعد ، بغداد ، ١٩٨٨ ، ص ٣٤ .

١٤-حسن الرحال وعبد المجيد كمونة ، الادارة المركزية والادارة المحلية في العراق ، مطبعة عبد الكريم زاهد ، بغداد ، ١٩٥٣ ، ص ٥٢ – ٥٣ .

١٥-ج . ج . لوريمر ، دليل الخليج العربي ، القسم الجغرافي ، الجزء الثالث ، قطر ، ١٩١٤ ، ص ١٠٣٥ .

١٦-عبد الرزاق عباس ، مصدر سابق ، ص ٥٧ .

١٧-كمال محمد جاسم العاني، التجمع الحضري في منطقة حديثة، اطروحة دكتوراه، كلية الاداب، جامعة بغداد، ١٩٩٧، ص ٦٩ – ٧٣ .

١٨-ج . ج . لوريمر ، دليل الخليج العربي ، القسم الجغرافي ، مصدر سابق ، ص ١٠٣٦ .

١٩-صدرت هذه التشكيلة الادارية بموجب الادارة الملكية رقم ٨٦٦ في سنة ١٩٢٦ .

أنظر وزارة الحكم المحلي ، الدليل الاداري ، الانبار ، الجزء الاول ، بغداد ، ١٩٩٠ ، ص ٣٨٦ .

٢٠-صالح فليح الهيتي ، تطور الوظيفة السكنية لمدينة بغداد الكبرى ، الطبعة الاولى ، بغداد ، ١٩٧٦ ، ص ٦٠ .

٢١-وزارة البلديات ، مديرية التخطيط والهندسة العامة، وحدة البحوث والدراسات، مبادئ عامة في تخطيط المدن، دار الحرية للطباعة، بغداد ، ١٩٧٧ ، ص٣ .

٢٢- نعمان الجليلي ، أثر النهضة الاقتصادية في العراق على مستقبل بغداد ، مجلة المهندس ، بغداد ، ١٩٦٣ ، ص ١٧ .

٢٣-الوقائع العراقية ، المرسوم الجمهوري المرقم ٧٠٠ في سنة ١٩٥٩ .

٢٤-الوقائع العراقية ، المرسوم الجمهوري المرقم ٥٢٥ في سنة ١٩٦٠ .

٢٥-الوقائع العراقية ، المرسوم الجمهوري المرقم ٥٩٥ في سنة ١٩٦٠ .

٢٦-الوقائع العراقية ، المرسوم الجمهوري المرقم ٥٩٦ في سنة ١٩٦٠ .

٢٧-الوقائع العراقية ، المرسوم الجمهوري المرقم ٤٠٨ في سنة ١٩٧٩ .

٢٨-جواد هاشم وآخرون ، تقييم النمو الاقتصادي في العراق ١٩٥٠ – ١٩٧٠ ، الجزء الاول ، مطبعة وزارة التخطيط ، ١٩٧٠ ، ص ٤٠ .

٢٩- الادارة المحلية للواء الرمادي في العهد الجمهوري ، مطبعة الادارة المحلية ، بغداد ، ١٩٦١ ، ص ١١٠ – ١١٧ .

٣٠-مالك ابراهيم الدليمي وزميله ، التخطيط الحضري والمشكلات الانسانية ، بغداد ، ١٩٩٠ ، ص ٢٨١ .

٣١-محمد خالص رؤوف ، التصميم الاساسي للمدن العراقية بين الاعداد والتنفيذ ، مجلة كلية الاداب ، جامعة

صلاح الدين ، العدد الاول ، السنة الاولى ، ١٩٨٩ ، ص ١٦١ .

٣٢- حسن كشاش الجنابي، الوظيفة السكنية لمدينة الرمادي، رسالة ماجستير، كلية الاداب، جامعة بغداد، ١٩٨٤ ، ص ٦٤ .

٣٣-الوقائع العراقية ، المرسومان الجمهوريان المرقمان ١٣٩ و١٥٥ في سنة ١٩٦٥ .

٣٤-الوقائع العراقية ، المرسوم الجمهوري المرقم ٢٦٧ في سنة ١٩٦٨ .

٣٥-الوقائع العراقية ، المرسوم الجمهوري المرقم ١١٦٣ في سنة ١٩٦٨ .

٣٦-الوقائع العراقية ، المرسوم الجمهوري المرقم ٦١٧ في سنة ١٩٦٨ .

٣٧-الوقائع العراقية ، المرسوم الجمهوري المرقم ١٠٩ في سنة ١٩٦٨ .

٣٨-فلاح شاكر أسود ، الخارطة الادارية لمحافظة الانبار ، من بحوث المؤتمر العلمي الاول لجامعة الانبار للمدة ١٣ – ١٥ / ٤ / ١٩٩٢ ، ص ١١ .

٣٩-الوقائع العراقية ، قرار مجلس قيادة الثورة المرقم ٣٤٣ في سنة ١٩٧٠ .

٤٠-الوقائع العراقية ، المرسوم الجمهوري المرقم ٤٦٨ في سنة ١٩٧٤ .

٤١-الوقائع العراقية ، المرسوم الجمهوري المرقم ٣٤٦ في سنة ١٩٧٦ .

٤٢-الوقائع العراقية ، المرسوم الجمهوري المرقم ٢٨٨ في سنة ١٩٧٧ .

٤٣-الوقائع العراقية ، المرسوم الجمهوري المرقم ٥٣٩ في سنة ٢٠٠١ .

٤٤-وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان لعام ١٩٧٧ .

وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان لعام ١٩٨٧ .

وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان لعام ١٩٩٧ .

٤٥-وزارة التجارة ، الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية فرع الانبار ، الحاسبة الالكترونية ، إحصاءات سكان الوحدات الادارية في محافظة الانبار لعام ٢٠٠٥ ، غير منشورة .

٤٦- محمد طه نايل، الصناعة وتوطنها في محافظة الانبار، اطروحة دكتوراه، كلية الاداب، جامعة بغداد، ١٩٩٥ ، ص ١١٦ .

٤٧-صبحي احمد مخلف الدليمي ، التوزيع المكاني للصناعات الانشائية في محافظة الانبار ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة الانبار ، ٢٠٠٣ ، ص ٢٠٨ .

٤٨-كمال محمد جاسم العاني ، مصدر سابق ، ص ٧٩ – ٨٢ .

٤٩- حسين علي عبد الراوي ، تغير توزيع سكان محافظة الانبار وحركتهم المكانية للمدة ١٩٧٧ – ١٩٩٧ ، آطروحة دكتوراه ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٩ ، ص ٥٩ – ٦٠ .

٥٠-حسن كشاش الجنابي ، مصدر سابق ، ص ٦٤ .

٥١-صبحي احمد مخلف الدليمي ، مصدر سابق ، ص ٢٠٨ .

٥٢-فلاح شاكر اسود ، مصدر سابق ، ص ١٨ .

٥٣-الوقائع العراقية المرسوم الجمهوري المرقم ٧٦ في سنة ١٩٨٩ .

٥٤- أحمد نجم الدين فليجة ، احوال السكان في العراق ، جامعة الدول العربية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، مطبعة الجبلاوي ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ١٢ .

55- John I . Clarke , Population Geogrophy , Pergamon Press , Ltd , First edition , New Yonk , 1965 , p. 35 .

٥٦-حسين علي عبد الراوي ، مصدر سابق ، ص ١٢٨ .

57- The Ralf M . Parsons Engineering Co . Ground Water of Iraq , Volume 10 . Dulaim Liwa , Map . 1 . p . 15 .

58- P . Buring , Soils and Soil condition in Iraq , Exploratory Soil Map of Iraq , Map . 1 . Baghdad , 1960 .

٥٩-إيناس محمد صالح الفهداوي ، التوازن السكاني – الغذائي في محافظة الانبار ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للبنات ، جامعة الانبار ، ٢٠٠٠ ، ص ١٣٧ . س

٦٠-خطاب صكار العاني، جغرافية العراق أرضا وسكانا وموارد اقتصادية، مطابع التعليم العالي، جامعة الموصل، ١٩٩٠، ص ٣٠ – ٣١ .

٦١-دحام حنوش حمد الفهداوي ، الهضبة الغربية في محافظة الانبار ، دراسة في تنمية المناطق الجافة ، اطروحة دكتواره ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٦ ، ص ٦٠ – ٦٥ .

62- Ali H . Al shalash , The climate of Iraq , The co – Operative presses warkers society , Amman , Jordan , 1966 , p . 66 .

٦٣- خطاب صكار العاني ، جغرافية العراق الزراعية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، المطبعة الفنية الحديثة ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، ص ٦٥ .

٦٤-صباح محمود علي الراوي ، مظاهر الجفاف في بادية العراق الشمالية ، المؤتمر الجغرافي الاول ، لكلية التربية / جامعة الانبار حول التصحر واثره على التنمية في محافظة الانبار ، نيسان ، ١٩٩٣ ، ص ٤ .

٦٥-صالح فليح الهيتي ، تطور المراكز الحضرية على طريق بغداد – الرقة الفراتي ، من بحوث المؤتمر العلمي الاول لجامعة الانبار المنعقد بين ١٣ – ١٥ / ٤ / ١٩٩٢ ، ص ١٤ .

٦٦-جاكلين غارنييه ، جغرافية السكان ، ترجمة حسن الخياط ومكي محمد عزيز ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٧٤ ، ص ٦١ .

٦٧- صباح محمود محمد ، مدينة الحلة الكبرى ، وظائفها وعلاقاتها الاقليمية ، الطبعة الاولى مكتبة المنار ، بغداد ، ١٩٧٤ ، ص ٢٠٠ .

٦٨-اسماعيل عباس هراط ، التوزيع المكاني والحجمي لمدن محافظة الانبار ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ،

جامعة الأنبار ، ٢٠٠٠ ، ص ١٨٣ .

٦٩-محمد طه نايل الحياني ، مصدر سابق ، ص ١١٦ .

٧٠-وزارة الداخلية ، مديرية النفوس العامة ، المجموعة الاحصائية لتسجيل عام ١٩٥٧ ، مطبعة المعارف ، بغداد ، ١٩٥٨ ، جداول خاصة بلواء الرمادي .

٧١-محمد طه نايل الحياني ، مصدر سابق ، ص ١٢٤ – ١٤٣ .

٧٢-حسن كشاش الجنابي ، مصدر سابق ، ص ٨٧ .

٧٣- صبري فارس الهيتي وصالح فليح الهيتي، جغرافية المدن، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ص ١٩٢ .

٧٤-مديرية المساحة العامة ، فهرس مقاطعات قضاء هيت ، بغداد ، ١٩٧٧ .

٧٥-عبد الناصر صبري شاهر الراوي، مدينة راوة، تطورها وعلاقتها الاقليمية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٩ ، ص ٨٣ – ٩٢ .

٧٦-الهيئة العامة للمساحة، فهرس مقاطعات قضاء الفلوجة، بغداد ، ١٩٨٩ .

خارطة رقم (٢)
أقسام سطح محافظة الانبار

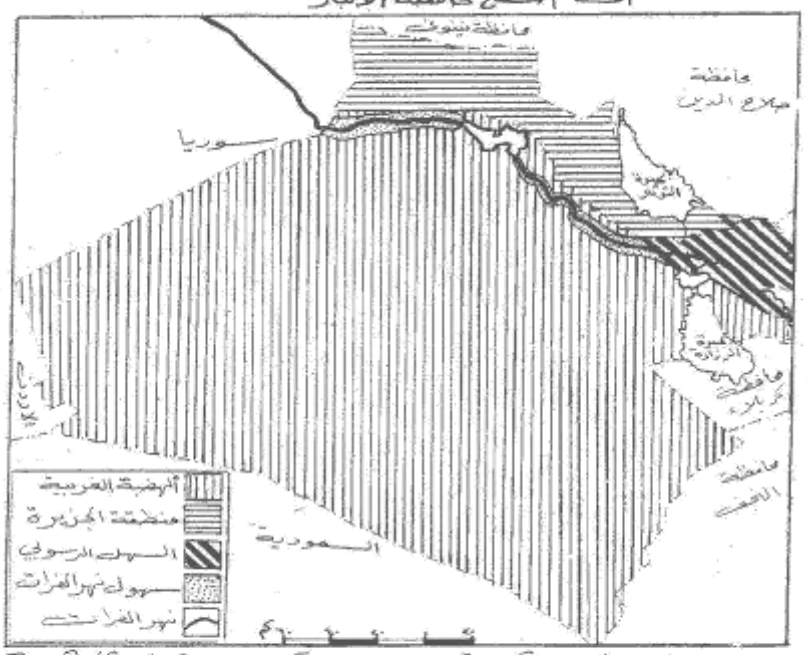

٥٧) The Ralf M. Parsons Engineering Co. Ground Water : المصدر
of Iraq, Volume 10. Dulaim "Liwa, Map.1., p.15.

٥٨) P. Buring, Soils and Soil Condition in Iraq, Exploratory Soil Map of Iraq, Map.1. Baghdad, 1960.

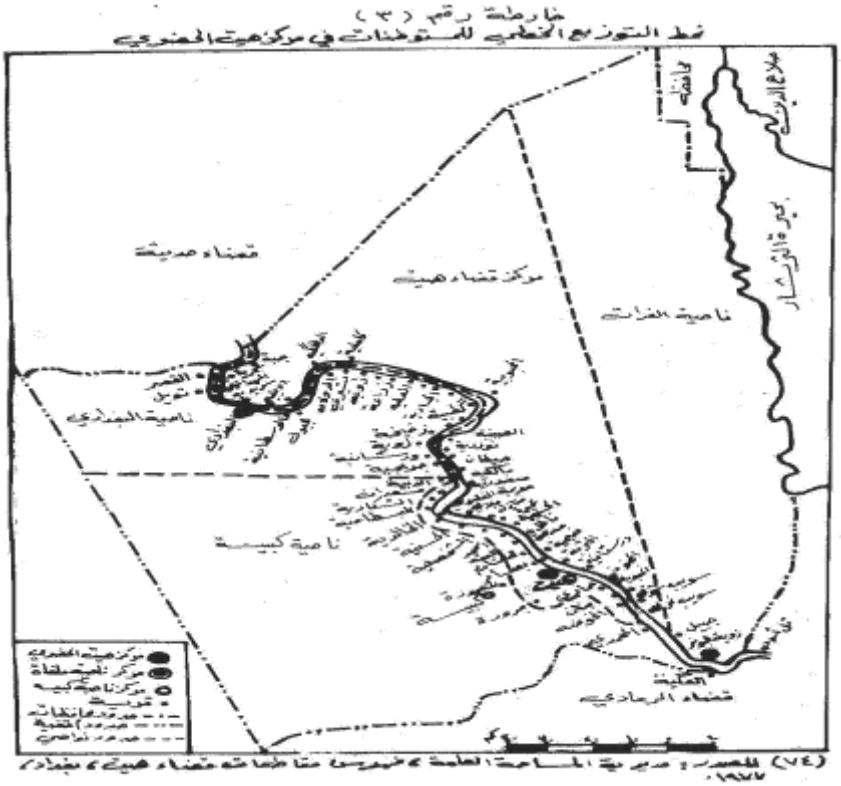
خارطة رقم (٣)
نمط التوزيع الخطي للمستوطنات في مركزهيت الحضري
قضاء حديثة
مركز قضاء هيت
ناحية العبادي
ناحية كبيسة
ناحية العانات
بحيرة الرزازة
قضاء الرمادي
(٧٤) المصدر: مديرية المساحة العامة، خرائط مقاطعة قضاء هيت، بغداد، ١٩٧٦.

جدول رقم (١) تطور التشكيل الأداري لمحافظة الأنبار للمدة ١٨٦٩-٢٠٠٥

١٨٦٩-١٨٧٢		١٨٧٦-١٩١٢		١٩٢٤-١٩٥٧	
الوحدة الإدارية	أقسامها الأداريه	الوحدة الإدارية	أقسامها الأدارية	الوحدة الأدارية	أقسامها الأدارية
تشكيلات سنجق بغداد الثلاث	قضاء الرمادي قضاء عانه	لواء الدليم	قضاء الدليم :يشمل نواحي مركز القضاء،الفلوجة ، كبيسة،الرحالية قضاء عنه،يشمل نواحي مركزالقضاء، حديثة ، جبة وإلوس	لواء الرمادي	قضاء الرمادي ويشمل ناحيتي المركز وهيت قضاء الفلوجة ويشمل ناحيتي المركز والكرمة قضاء عنه ويشمل نواحي المركز وحديثة والقائم ناحية الرطبة
عدد المراكز الحضرية	٢	عدد المراكز الحضرية	٧	عددالمراكز الحضرية	٩
١٩٦٤-١٩٦٦		١٩٦٧-١٩٧٦		١٩٧٧	
الوحدة الإدارية	أقسامها الأداريه	الوحدة الإدارية	أقسامها الأدارية	الوحدة الإدارية	أقسامها الأدار
محافظة الرمادي محالفظة (الأنبار)	قضاءالرمادي:نواحي(المركز،الحبانيه،هيت) قضاء الفلوجة :نواحي(المركز،الكرمة، العامرية) قضاءحديثة:نواحي(المركز،بروانه،الحقلانيه) قضاء عنه نواحي(المركز،راوه،القائم) قضاء الرطبه :ناحيتا(المركز، النخيب)	محافظة الأنبار	قضاء الرمادي:نواحي (المركز،الحبانيه،الرحالية) قضاء الفلوجة :نواحي(المركز،العامرية،الصقلاوية) قضاء هيت:نواحي(المركز،كبيسة،،البغدادي) قضاءحديثة:نواحي(المركز،بروانه،الحقلانيه) قضاء عنه ناحيتي(المركز،راوه) قضاءالقائم:نواحي(المركز،الرمانه،العبيدي،الكرابله) قضاء الرطبه :ناحيتا(المركز، الوليد)	محافظة الأنبار	قضاء الرمادي:نواحي (المركز،الحبانيه،الرحالية) قضاء الفلوجة :نواحي(المركز، الكرمة، العامرية،الصقلاوية) قضاء هيت:نواحي(المركز،كبيسة،،البغدادي، الفرات) قضاءحديثة:نواحي(المركز،بروانه،الحقلانيه) قضاء عنه ناحيتا(المركز،راوه) قضاءالقائم:نواحي(المركز،الرمانه،العبيدي،الكرابله) قضاء الرطبه :ناحيتا(المركز، الوليد)
عدد المراكز الحضرية	١٣	عدد المراكز الحضرية	١٧	عدد المراكز الحضرية	١٩
١٩٨٧		١٩٩٧		٢٠٠٥	
محافظة الأنبار	قضاء الرمادي:نواحي (المركز،الحبانيه،الرحالية) قضاء الفلوجة :نواحي(المركز، الكرمة، العامرية،الصقلاوية) قضاء هيت:نواحي(المركز،كبيسة،،البغدادي) قضاءحديثة:نواحي(المركز،بروانه،الحقلانيه) قضاء عنه نواحي(المركز،راوه) قضاءالقائم:نواحي(المركز ،العبيدي،الكرابله) قضاء الرطبه :نواحي(المركز، الوليد، النخيب)	محافظة الأنبار	قضاء الرمادي:نواحي (المركز،الحبانيه) قضاء الفلوجة :نواحي(المركز، الكرمة، العامرية،الصقلاوية) قضاء هيت: ناحيتا (المركز،كبيسة) قضاءحديثة: ناحيتا (المركز،بروانه) قضاء عنه ناحيتا (المركز،راوه) قضاءالقائم: ناحيتا (المركز ،العبيدي) قضاء الرطبه :نواحي(المركز، الوليد، النخيب)	محافظة الأنبار	قضاء الرمادي:ناحيتا (المركز،الحبانيه) قضاء الفلوجة :نواحي(المركز، الكرمة، العامرية،الصقلاوية) قضاء هيت: ناحيتا (المركز،كبيسة) قضاءحديثة: ناحيتا (المركز،بروانه) قضاء عنه ناحية(المركز) قضاء راوة: ناحية المركز قضاءالقائم: ناحيتا (المركز ،العبيدي) قضاء الرطبه :نواحي(المركز، الوليد، النخيب)
عدد المراكز الحضرية	١٨	عدد المراكز الحضرية	١٧	عدد المراكز الحضرية	١٧

احثان بالأعتماد على القرارات والمراسيم المثبته في ثبت المصادر

جدول رقم(٢) النمو السكاني للمراكز الحضرية وأريافها في محافظة الأنبار للأعوام ١٩٧٧-١٩٨٧-١٩٩٧-٢٠٠٥

الوحدة الأدارية	١٩٧٧ عدد المراكز الحضرية	١٩٧٧ عدد السكان الحضر	١٩٧٧ عدد القرى	١٩٧٧ عدد السكان الريف	١٩٨٧ عدد المراكز الحضرية	١٩٨٧ عدد السكان الحضر	١٩٨٧ عدد القرى	١٩٨٧ عدد السكان الريف	معدل النمو السكاني السنوي ١٩٧٧ – ١٩٨٧ % الحضر	معدل النمو السكاني السنوي ١٩٧٧ – ١٩٨٧ % الريف	١٩٩٧ عدد المراكز الحضرية	١٩٩٧ عدد السكان الحضر	١٩٩٧ عدد القرى	١٩٩٧ عدد السكان الريف	معدل النمو السكاني السنوي ١٩٧٨ – ١٩٩٧ % الحضر	معدل النمو السكاني السنوي ١٩٧٨ – ١٩٩٧ % الريف	عدد المراكز الحضرية
مركز قضاء الرمادي	١	٩١٩٠٩	٢٦	٤٢٦٨١	١	١٢٤٣٣١	٢٨	٦٨٢٢٥	٣,١	٤,٨	١	١٦٣٢٠٦	٤٠	١٢٦٣٣٦	٢,٧	٦,٤	١
ناحية الحبانية	١	٢٠٣٦٠	١٣	٢٣٨٠٨	١	٢٤١٤٨	١٥	٣٧١٣٦	١,٧	٤,٥	١	٢٩٥٢٤	٢١	٥٤٨٢٠	٢,٠	١٧,٤-	١
ناحية الرحالية	١	١٠٤٦	٧	١٩٧٨	١	١٢٣٨	٧	٦٢٢	١,٧	-	-	-	-	-	-	-	-
مجموع القضاء	٣	١١٣٣١٥	٤٦	٦٨٤٦٧	٣	١٤٩٧١٧	٥٠	١٠٥٩٨٣	٢,٨	٦٦,٥ ٨,٦	٢	١٩٢٧٣٠	٦١	١٨١١٥٦	٢,٦	١,٥	٢
مركز قضاء الفلوجة	١	٦٣٠٥٠	١١	٢٨١٤٣	١	١٠٩٧٣٣	٩	٣٩٩٤٨	٥,٧	٣,٦	١	١٥٣٨٢٢	٩	٤٣٥٥٩	٣,٤	٠,٩	١
ناحية الكرمة																	
ناحية العامرية	١	٤٢١٩	٢٤	٢٤٠٤٥	١	٦٤٦٨	٢٧	٤٥٩٣٥	٤,٤	٦,٧	١	٨٠٩٠	٢٧	٧٥١٦٨	٢,٣	٥,١	١
ناحية الصقلاوية	-	-	١٨	١٤٣٧٣	١	٧٥٨	٢٢	٢٥٦٠٠	-	٣,٢	١	٣٩٣١	٢٢	٢٦٢٣٢	١٧,٩	٠,٢	١
	١	١٣٤٢	٢٠	١١٥٨٩	١	٢٣٩٣	٢٠	١٥٨٠٤	٥,٩	٣,٢	١	١٤٥٨	٢٠	٥١٤٣٠	٤,٨ -	١٢,٥	١
مجموع القضاء	٣	٦٨٦١١	٧٣	٧٨١٥٠	٤	١١٩٣٥٢	٧٨	١٢٧٢٨٧	٥,٧	٧,٢	٤	١٦٧٣٠١	٧٨	١٩٦٣٨٩	٣,٤	٤,٤	٤
مركز قضاء هيت	١	١٤٨٨٤	٢٤	٤٥٥٥	١	٢٦٤٠٢	٣٥	١٤٣٧٧	٥,٩	٠,٤-	١	٣٧٤٩٩	٥٩	٤١٥٣٣	٣,٦	٢٥,٢	١
ناحية الفرات	-	-	١١	٦٤٥٤	-	-	-	-	٧,١	٣,٧	-	-	-	-	-	-	-
ناحية البغدادي	١	١٣٧٣	٢٤	٧٣٨٧	١	٢٧١٦	٢٤	١٠٦٦٤	٧,٦	٥,٩	-	-	-	-	٠,١	١,٠-	-
ناحية كبيسة	١	٤٢٨١	١	٨٣٤	١	١٩٠٢	١	١٤٧٥	-	-	١	٨٩٥١	١	١٣٣١	-	-	١
مجموع القضاء	٣	٢٠٥٣٨	٦٠	١٢٧٧٦	٣	٣٨٠٢٠	٦٠	٢٦٥١٦	٦,٤	٣,٣	٢	٤٦٤٥٠	٦٠	٤٢٨٦٤	٢,٠	٤,٩	٢
مركز قضاء حديثة	١	١٢٢١٧	-	-	١	٢٢٩٤٦	-	-	٦,٥	-	١	٣٦٢٠٤	١٣	٦٧٧٨	٤,٧	-	١
ناحية الحقلانية																	
ناحة بروانة	١	٤٥١٧	٢١	٤٨١٦	١	٨٢٩٥	١٣	٤٨١٩	٦,٣	٠,٠١	-	-	-	-	-	-	-
	١	٢٤٥٠	٢٤	٤٢٢٦	١	٦٤٢١	١٧	٢١٧٨	١٠,١	٦,٤	١	٧٨٣٠	١١	٤١٠١	٢,٠	٦,٥	١
مجموع القضاء	٣	١٩١٨٤	٤٥	٩٠٤٢	٣	٣٧٦٦٢	٣٠	٦٩٩٧	٧,٠	٢,٥-	٢	٤٤٠٣٤	٢٤	١٠٨٧٩	١,٦	٤,٥	٢
قضاء عنة	١	٦٧٣٤	١٠	١٦١٧	١	٩٠٢١	٣	٣٣٨٠	٣,٠	٧,٧	١	٩٩٣٧	١٢	٥٠١٨	١,٠	٤,٠	١
قضاء راوة	١	٥١٣٣	٢٣	٤٠٣٨	١	٧١٢٩	٤	١٥٨٨	٣,٤	٨,٩-	١	٨٤٤١	١٥	٣٦٩٩	١,٦	٨,٨	١
مركز قضاء القائم	١	١١٧٢٣	-	-	١	٢١٦٦٣	١٤	١٠٠٩٤	٦,٣	-	١	٤٧٧٦	٢٦	٢٧٥٩٠	٨,١	١٠,٦	١
ناحية الكرابلة	١	٣٠٤١	٥	٧٥٣٦	١	٦٥٥٢	٨	١٢١٧٨	٧,٩	٤,٩	-	-	-	-	-	-	-
ناحية الرمانة	-	-	١٤	٦٩٦٨	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ناحية العبيدي	١	٤١٥	١١	٤٣٨٧	١	٢٧٠١	١٢	٤٩٩٧	٢٠,٦	١,٣	١	١٠٧٢١	١٢	٩٤٣٦	١٤,٨	٦,٦	١
مجموع القضاء	٣	١٥١٧٩	٣٠	١٨٨٩١	٣	٣٠٩١٦	٣٤	٢٧٢٦٩	٧,٤	٣,٧	٢	٥٧٩٩٧	٣٨	٣٧٠٢٦	٦,٥	٣,١	٢
مركز قضاء الرطبة	١	٧٩٣٥	-	٧٨٢٥	١	٩٧٥٦	٢	٣٧٧١	٢,١	٧,٠٣-	١	١٣٨٠٢	٢	١٧٦٥	٣,٥	٧,٣-	١
ناحية الوليد																	
ناحية النخيب	١	٧١	-	٤٣٣٢	-	-	٢	٢٩٢٣	-	٣,٨-	١	١٨٧	٢	٥٩	-	١٨,١-	١
	-	-	٦	٥٩٤٢	١	٢٠٣	٢	٣٢١٨	-	٤,٦-	١	٣٣٩	٢	٦٢٢	١,٦	١٥,٢-	١
مجموع القضاء	٢	٨٠٠٦	٦	١٨٠٩٩	٢	٩٩٥٩	٦	٩٩١٢	١,٧	٥,٨-	٣	١٤٣٢٨	٦	٢٤٤٦	٣,٦	١٣,٠-	٣
المحافظة	١٩	٢٥٦٧٠٠	٢٩٣	٢١١٠٨٠	٢٠	٤٠١٧٧٦	٢٥٧	٣٠٨٩٣٢	٤,٥	٤,٢	١٧	٥٤١٢١٨	٢٩٤	٤٧٩٤٧٧	٣,١	٤,٥	١٧

المصدر :(٤٤)الجهاز المركزي للأحصاء ،نتائج التعدادت السكانية للأعوام ١٩٧٧-١٩٨٧-١٩٩٧.

(٤٥)وزارة التجارة ، الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية فرع الأنبار ، الحاسبة الألكترونية ،أحصاءات سكانالوحدات الادارية في محافظة الإنبار لعام ٢٠٠٥ ، غير منشوره .

* لم تتوفر بيانات حديثة على أعداد القرى فأعتبرت بيانات عام ١٩٩٧ أمتداداً لأعداد تلك القرى .

جدول رقم (١) تطور التشكيل الأداري لمحافظة الأنبار للمدة ١٨٦٩-٢٠٠٥

١٨٧٢-١٨٦٩	١٩١٢-١٨٧٦	١٩٥٧-١٩٢٤
أقسامها الأداريه	أقسامها الأدارية	أقسامها الأدارية
قضاء الرمادي قضاء عانه	قضاء الدليم :يشمل نواحي مركز القضاء،الفلوجة ، كبيسة،الرحالية قضاء عنه،يشمل نواحي مركزالقضاء، حديثة ، جبة وإلوس	قضـاء الرمـادي ويشـمل نـاحيتي المركز وهيت قضـاء الفلوجـة ويشـمل نـاحيتي المركز والكرمة قضاء عنـه ويشمل نـواحي المركز وحديثة والقائم ناحية الرطبة
الوحدة الإدارية تشكيلات سنجق بغداد الثلاث	الوحدة الأدارية لواء الدليم	الوحدة الأدارية لواء الرمادي
عدد المراكز الحضرية ٢	عدد المراكز الحضرية ٧	عددالمراكز الحضرية ٩
١٩٦٦-١٩٦٤	١٩٧٦-١٩٦٧	١٩٧٧
أقسامها الأداريه	أقسامها الأدارية	أقسامها الأدار
قضاءالرمادي:نواحي(المركز،الحبانيه،هيت) قضاء الفلوجة :نواحي(المركز،الكرمة، العامرية) قضاءحديثة:نواحي(المركز،بروانه،الحقلانيه) قضاء عنه نواحي(المركز،راوه،القائم) قضاء الرطبه :ناحيتا(المركز، النخيب)	قضاء الرمادي:نواحي (المركز،الحبانيه،الرحالية) قضاء الفلوجة :نواحي(المركز،العامرية،الصقلاوية) قضاء هيت:نواحي(المركز،كبيسة،،البغدادي) قضاءحديثة:نواحي(المركز،بروانه،الحقلانيه) قضاء عنه ناحيتي(المركز،راوه) قضاءالقائم:نواحي(المركز،الرمانه،العبيدي،الكرابله) قضاء الرطبه :ناحيتا(المركز، الوليد)	قضاء الرمادي:نواحي (المركز،الحبانيه،الرحالية) قضاء الفلوجة :نواحي(المركز، الكرمة، العامرية،الصقلاوية) قضاء هيت:نواحي(المركز،كبيسة،،البغدادي، الفرات) قضاءحديثة:نواحي(المركز،بروانه،الحقلانيه) قضاء عنه ناحيتا(المركز،راوه) قضاءالقائم:نواحي(المركز،الرمانه،العبيدي،الكرابله) قضاء الرطبه :ناحيتا(المركز، الوليد)
الوحدة الإدارية محافظة الرمادي محالفظة (الأنبار)	الوحدة الإدارية محافظة الأنبار	
عدد المراكز الحضرية ١٣	عدد المراكز الحضرية ١٧	عدد المراكز الحضرية ١٩
١٩٨٧	١٩٩٧	٢٠٠٥

ر	قضـــــــــاء الرمـــــــــــادي:نواحي (المركز،الحبانيه،الرحالية) قضـاء الفلوجـة :نـواحي(المركـز، الكرمـة، العامرية،الصقلاوية) قضاء هيت:نواحي(المركز،كبيسة،البغدادي) قضاءحديثة:نواحي(المركز،بروانه،الحقلانيه) قضاء عنه نواحي(المركز،راوه) قضاءالقائم:نواحي(المركز ،العبيدي،الكرابله) قضـــاء الرطبـــه :نـــواحي(المركز، الوليـــد، النخيب)	محافظة الأنبار	قضاء الرمادي:نواحي (المركز،الحبانيه) قضـــاء الفلوجـــة :نـــواحي(المركـــز، الكرمـــة، العامرية،الصقلاوية) قضاء هيت: ناحيتا (المركز،كبيسة) قضاءحديثة: ناحيتا (المركز،بروانه) قضاء عنه ناحيتا (المركز،راوه) قضاءالقائم: ناحيتا (المركز ،العبيدي) قضاء الرطبه :نواحي(المركز، الوليد، النخيب)	محافظة الأنبار	قضاء الرمادي:ناحيتا (المركز،الحبانيه) قضاء الفلوجة :نواحي(المركز، الكرمة، العامرية،الصقلاوية) قضاء هيت: ناحيتا (المركز،كبيسة) قضاءحديثة: ناحيتا (المركز،بروانه) قضاء عنه ناحية(المركز) قضاء راوة: ناحية المركز قضاءالقائم: ناحيتا (المركز ،العبيدي) قضاء الرطبه :نواحي(المركز، الوليد، النخيب)
١٨	عدد المراكز الحضرية	١٧	عدد المراكز الحضرية	١٧

احثان بالأعتماد على القرارات والمراسيم المثبته في ثبت المصادر

جدول رقم(٢) النمو السكاني للمراكز الحضرية وأريافها في محافظة الأنبار للأعوام ١٩٧٧-١٩٨٧-١٩٩٧-٢٠٠٥

الوحدة الأدارية	١٩٧٧			١٩٨٧			معدل النمو السكاني السنوي ١٩٧٧ – ١٩٨٧ %		١٩٩٧			معدل النمو السكاني السنوي ١٩٧٨ – ١٩٩٧ %	
	عدد المراكز الحضرية	عدد السكان الحضر	عدد القرى	عدد السكان الريف	عدد المراكز الحضرية	عدد السكان الحضر	عدد السكان الريف	الحضر	عدد المراكز الحضرية	عدد السكان الحضر	عدد القرى	عدد السكان الريف	الحضر	الريف	عدد المراكز الحضرية
مركز قضاء الرمادي	١	٩١٩٠٩	٢٦	٤٢٦٨١	١	١٢٤٣٣١	٦٨٢٢٥	٣,١	١	١٦٣٢٠٦	٤٠	١٢٦٣٣٦	٢,٧	٦,٤	١
ناحية الحبانية	١	٢٠٣٦٠	١٣	٢٣٨٠٨	١	٢٤١٤٨	٣٧١٣٦	١,٧	١	٢٩٥٢٤	٢١	٥٤٨٢٠	٢,٠	١٧,٤-	١
ناحية الرحالية	١	١٠٤٦	٧	١٩٧٨	١	١٢٣٨	٦٢٢	١,٧	-	-	-	-	-	-	-
مجموع القضاء	٣	١١٣٣١٥	٤٦	٦٨٤٦٧	٣	١٤٩٧١٧	١٠٥٩٨٣	٦٦,٥ ٢,٨	٢	١٩٢٧٣٠	٦١	١٨١١٥٦	٢,٦	١,٥	٢
مركز قضاء الفلوجة	١	٦٣٠٥٠	١١	٢٨١٤٣	١	١٠٩٧٣٣	٣٩٩٤٨	٥,٧	١	١٥٣٨٢٢	٩	٤٣٥٥٩	٣,٤	٠,٩	١
ناحية الكرمة	١	٤٢١٩	٢٤	٢٤٠٤٥	١	٦٤٦٨	٤٥٩٣٥	٤,٤	١	٨٠٩٠	٢٧	٧٥١٦٨	٢,٣	٥,١	١
ناحية العامرية	-	-	١٨	١٤٣٧٣	١	٧٥٨	٢٥٦٠٠	-	١	٣٩٣١	٢٢	٢٦٢٣٢	١٧,٩	٠,٢	١
ناحية الصقلاوية	١	١٣٤٢	٢٠	١١٥٨٩	١	٢٣٩٣	١٥٨٠٤	٥,٩	١	١٤٥٨	٢٠	٥١٤٣٠	٤,٨ -	١٢,٥	١
مجموع القضاء	٣	٦٨٦١١	٧٣	٧٨١٥٠	٤	١١٩٣٥٢	١٢٧٢٨٧	٥,٧	٤	١٦٧٣٠١	٧٨	١٩٦٣٨٩	٣,٤	٤,٤	٤
مركز قضاء هيت	١	١٤٨٨٤	٢٤	٤٥٥٥	١	٢٦٤٠٢	١٤٣٧٧	٥,٩ ٠,٤-	١	٣٧٤٩٩	٥٩	٤١٥٣٣	٣,٦	٢٥,٢	١
ناحية الفرات	-	-	١١	٦٤٥٤	-	-	-	٧,١ ٣,٧	-	-	-	-	-	-	-
ناحية البغدادي	١	١٣٧٣	٢٤	٧٣٨٧	١	٢٧١٦	١٠٦٦٤	٧,٦ ٥,٩	-	-	-	-	٠,١	١,٠-	-
ناحية كبيسة	١	٤٢٨١	١	٨٣٤	١	١٩٠٢	١٤٧٥	-	١	٨٩٥١	١	١٣٣١	-	-	١
مجموع القضاء	٣	٢٠٥٣٨	٦٠	١٢٧٧٦	٣	٣٨٠٢٠	٢٦٥١٦	٦,٤ ٣,٣	٢	٤٦٤٥٠	٦٠	٤٢٨٦٤	٢,٠	٤,٩	٢
مركز قضاء حديثة	١	١٢٢١٧	-	-	١	٢٢٩٤٦	-	٦,٥ -	١	٣٦٢٠٤	١٣	٦٧٧٨	٤,٧	-	١
ناحية الحقلانية	١	٤٥١٧	٢١	٤٨١٦	١	٨٢٩٥	٤٨١٩	٦,٣ ٠,٠١	-	-	-	-	-	-	-
ناحة بروانة	١	٢٤٥٠	٢٤	٤٢٢٦	١	٦٤٢١	٢١٧٨	١٠,١ ٦,٤	١	٧٨٣٠	١١	٤١٠١	٢,٠	٦,٥	١
مجموع القضاء	٣	١٩١٨٤	٤٥	٩٠٤٢	٣	٣٧٦٦٢	٦٩٩٧	٧,٠ ٢,٥-	٢	٤٤٠٣٤	٢٤	١٠٨٧٩	١,٦	٤,٥	٢
قضاء عنة	١	٦٧٣٤	١٠	١٦١٧	١	٩٠٢١	٣٣٨٠	٣,٠ ٧,٧	١	٩٩٣٧	١٢	٥٠١٨	١,٠	٤,٠	١
قضاء راوة	١	٥١٣٣	٢٣	٤٠٣٨	١	٧١٢٩	١٥٨٨	٣,٤ ٨,٩-	١	٨٤٤١	١٥	٣٦٩٩	١,٦	٨,٨	١
مركز قضاء القائم	١	١١٧٢٣	-	-	١	٢١٦٦٣	١٠٠٩٤	٦,٣ -	١	٤٧٢٧٦	٢٦	٢٧٥٩٠	٨,١	١٠,٦	١
ناحية الكرابلة	١	٣٠٤١	٥	٧٥٣٦	١	٦٥٥٢	١٢١٧٨	٧,٩ ٤,٩	-	-	-	-	-	-	-
ناحية الرمانة	-	-	١٤	٦٩٦٨	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ناحية العبيدي	١	٤١٥	١١	٤٣٨٧	١	٢٧٠١	٤٩٩٧	٢٠,٦ ١,٣	١	١٠٧٢١	١٢	٩٤٣٦	١٤,٨	٦,٦	١
مجموع القضاء	٣	١٥١٧٩	٣٠	١٨٨٩١	٣	٣٠٩١٦	٢٧٢٦٩	٧,٤ ٣,٧	٢	٥٧٩٩٧	٣٨	٣٧٠٢٦	٦,٥	٣,١	٢
مركز قضاء الرطبة	١	٧٩٣٥	-	٧٨٢٥	١	٩٧٥٦	٣٧٧١	٢,١ ٧,٠٣-	١	١٣٨٠٢	٢	١٧٦٥	٣,٥	٧,٣-	١
ناحية الوليد	١	٧١	-	٤٣٣٢	-	-	٢٩٢٣	- ٣,٨-	١	١٨٧	٢	٥٩	-	١٨,١-	١
ناحية النخيب	-	-	٦	٥٩٤٢	١	٢٠٣	٣٢١٨	- ٤,٦-	١	٣٣٩	٢	٦٢٢	١,٦	١٥,٢-	١
مجموع القضاء	٢	٨٠٠٦	٦	١٨٠٩٩	٢	٩٩٥٩	٩٩١٢	١,٧ ٥,٨-	٣	١٤٣٢٨	٦	٢٤٤٦	٣,٦	١٣,٠-	٣
المحافظة	١٩	٢٥٦٧٠٠	٢٩٣	٢١١٠٨٠	٢٠	٤٠١٧٧٦	٣٠٨٩٣٢	٤,٥ ٤,٢	١٧	٥٤١٢١٨	٢٩٤	٤٧٩٤٧٧	٣,١	٤,٥	١٧

المصدر :(٤٤)الجهاز المركزي للأحصاء ،نتائج التعدادت السكانية للأعوام ١٩٧٧-١٩٨٧-١٩٩٧.

(٤٥)وزارة التجارة ، الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية فرع الأنبار ، الحاسبة الألكترونية ،أحصاءات سكانالوحدات الادارية في محافظة الإنبار لعام ٢٠٠٥ ، غير منشوره .

* لم تتوفر بيانات حديثة على أعداد القرى فأعتبرت بيانات عام ١٩٩٧ أمتداداً لأعداد تلك القرى .

جدول رقم (٣) دليل الاهمية الوظيفية في تحديد وتراتب المراكز الحضرية

المرتبة	الحجم السكاني	الأساس الأداري	عدد المؤسسات الخدمية المركزية					عدد المراكز	تصنيف المراكز
			مؤسسات حكومية	كليات ومعاهد	مستشفى متخصص	مستشفى عام	مركز صحي	مصارف	
١	+١٨٥ ألف نسمة	مركز محافظة	مركز مدني أقليمي	١٤	٣	١	١٢	٥	١ مركز حضري رئيسي
٢	+١٧٠ ألف نسمة	مركز قضاء	مؤسسات أقليمية ثانوية	١	١	١	٦	٣	١ مركز حضري مهم
٣	٤٤–٥٦ ألف نسمة	مركز قضاء	مؤسسات أقليمية محلية	–	–	١	٥	٢	٣ مراكز حضرية

٤	١١–٢١ ألف نسمة	مركز قضاء	مؤسسات محلية	–	–	١	٣	٢	٣	مراكز حضرية
٥	٢–١٩ ألف نسمة	مركز ناحية	مؤسسات محلية	–	–	–	١	–	١١	مراكز حضرية

المصدر : الباحثان بالإعتماد على بيانات عام ٢٠٠٥ و الدراسة الميدانية

جدول رقم (٤) مراتب أحجام المركز الحضرية في محافظة الأنبار

للأعوام ١٩٧٧–١٩٨٧–١٩٩٧–٢٠٠٥

الحجم السكاني	١٩٧٧		١٩٨٧		١٩٩٧		٢٠٠٥	
(نسمه)	عدد المراكز الحضرية	النسبة ٪	عدد المراكز الحضرية	النسبة ٪	عدد المراكز الحضرية	النسبة ٪	عدد المراكز الحضرية	النسبة ٪
أقل من ١٠٠٠	٢	١٠.٥	٢	١٠	٢	١١.٧	١	٥.٩
١٠٠١– ١٠٠٠٠	١١	٥٧.٩	١٢	٦٠	٧	٤١.١	٥	٢٩.٤
١٠٠٠١– ٢٠٠٠٠	٣	١٥.٨	–	–	٢	١١.٧	٤	٢٣.٥
٢٠٠٠١ – ٥٠٠٠٠	١	٥.٣	٤	٢٠	٤	٢٣.٥	٤	٢٣.٥
٥٠٠٠١ – ١٠٠٠٠٠	٢	١٠.٥	–	–	–	–	١	٥.٩
١٠٠٠٠١ فأكثر	–	–	٢	١٠	٢	١١.٧	٢	١١.٧
المجموع	١٩	١٠٠	٢٠	١٠٠	١٧	١٠٠	١٧	١٠٠

المصدر : الباحثان بالاعتماد على جدول رقم (٢) السابق